وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية : الحقوق والعلوم السياسية

تخصص :إدارة محلية

عنوان المذكرة

مناطق الظل وإشكالية تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية الجزائرية 2020

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص إدارة محلية

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الدكتورة :

حياة اعبيد - زريق نفيسة

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي :الى التي رسمت دربي بدعائها ، الى التي جعل الجنة تحت قدميها ، الي الشمعة التي تحترق لتضيء على من حولها ، الى اغلى ما في الوجود الى امي "فطيمة"

الي والدي الكريم.

الى اخواتي وازواجهم واخوتي وزوجاتهم والي كل اولادهم

الى كتاكيت منزلي : مؤيد ، اياد ، محمد الامين ، محمد اسلام ، يوسف ، صفية ، ندى ، الاء اية الرحمن ، ياسمين ، ميس ، مهدي ، طه ، ياسين ،والى حبوبتي نور .

الى من تقاسم معي حلو الحياة صديقي الرائع.

الي كل صديقاتي هاجر،جميلة ،مفيدة ، كريمة ،سامية ،سعيدة ،سهام ، حنان ، حياة ،شفيقة ، الي كل من تعرفت عليهم في مشوار دراستي

الى من تقاسمنا حلو الدراسة معا لويزة ، خديجة ،سلسبيل، منال، فائزة، بشري

الى كل دفعة ماستر ادارة محلية 2021

الى كل اساتذتي الافاضل .

مقدمة

مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام في العشرية الأخيرة من القرن العشرين بقضية التنمية وما يرتبط بها من بناءات بيئية مختلفة، فقد حظيت باهتمام متزايد في العديد من البلدان، أما على المستوى البحوث العلمية والأكاديمية أو على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول.

إذ أن التنمية المحلية تقدم كبديل استراتيجي لمعالجة الحل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل كبير خاصة في ظل تغيير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها بعد الاستقلال أمام مشاكل التخلف الذي ورثته عن حقبة الاستعمار، ولحل ذلك اعتمدت أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية، لكن هذا الأسلوب لم يراعي خصوصيات كل منطقة فقد كان شموليا أدى إلى نتائج عكسية زادت من تفاقم المشكلة.

تسعى الجزائر جاهدة تحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة، خاصة أن التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة إلى المركز، اعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية الإدارية في التسيير والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة.

تعتبر الجماعات المحلية والمتمثلة في البلدية والولاية شريكا للسلطة المركزية في التنمية المحلية، إذ لا يمكن أن تقوم السلطة المركزية لوحدها بتسيير وتنفيذ مختلف الأنشطة والبرامج التنموية، وخاصة وأن الجزائر تتميز بمساحتها الشاسعة وتنوع طبيعتها الجغرافية والطبيعية (ساحلية، شرق، غرب، صحراء، هضاب...) وكذا الثقافية .

لقد سعت الجزائر من خلال برامج تنموية خاصة برامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2014) إلى تجسيد وتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين معيشة المواطنين، ورغم ذلك لم تحقق الهدف المنشود وظهرت مؤخرا عدة مناطق تعاني العزلة والتهميش

وقد أطلق عليها مصطلح مناطق الظل، وهو ما دفع بالدولة الجزائرية إلى إطلاق مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024) تحتل فيه مناطق الظل أهمية كبيرة وذلك من أجل إحداث تنمية محلية مستدامة وبعثها من جديد للحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

الإشكالية:

تواجه الجزائر مشكلة كيفية التعامل مع مناطق الظل وخاصة المناطق الحدودية الجنوبية منها، فتنمية هذه المناطق كانت مازالت التحدي الذي تراهن عليه الحكومة الجديدة من خلال توجيهات رئيس الجمهورية للوزراء والولاة حول وضع مخطط استعجالي لتنميتها.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل؟

وتندرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية:

- ماذا نقصد بمناطق الظل؟

- وما هي أهم خصائصها الطبيعية والبشرية؟

- ما هي المشاريع التنموية التي أطلقتها الجزائر لتنمية مناطق الظل؟

- ما مدى نجاحها في فك عزلة مناطق الظل والمناطق الحدودية منها؟

- وما هي أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية في مناطق الظل والمناطق الحدودية الجنوبية خاصة؟

الفرضيات:

لمعالجة الإشكاليات يتم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

إن الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل مرهون بمدى استقلالية الجماعات المحلية.

وتتفرع منها فرضيات فرعية وهي:

ـ مناطق الظل هو مصطلح أطلقه رئيس الجمهورية لتلك البلديات وآلاف القرى والأرياف والتي هي خارج التصنيف من الأساس.

ـ تميز مناطق الظل بخصائص طبيعية وبشرية خاصة .

ـ أطلقت الجزائر مشروع برنامج مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024) لأجل الاهتمام بهذه المناطق.

ـ يساهم مشروع الإنعاش الاقتصادي في فك عزلة السكان في مناطق الظل الحدودية.

ـ تواجه عملية تنمية مناطق الظل عامة والمناطق الحدودية الجنوبية خاصة تحديات كبيرة على الدولة الجزائرية إيجاد حلول جوهرية لها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث في الوصول إلى تحقيق بعض الأهداف ومنها:

ـ التعرف على مصطلح مناطق الظل.

ـ معرفة واقع التنمية المحلية في كل من الولاية والبلدية في التشريع الجزائري.

ـ معرفة أهمية التنمية في مناطق الظل.

ـ التأكيد على أهمية وجوب الاهتمام بمناطق الظل.

ـ التأكيد على أهمية مركز ومكانة مناطق الظل إذا ما تم الاهتمام بها.

ـ تحديد التحديات التي تواجه الجزائر في تنمية مناطق الظل عامة والمناطق الحدودية الجنوبية خاصة.

دوافع اختيار الموضوع:

تعود اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية .

ـ الرغبة في معرفة واقع الجماعات المحلية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية.

ـ التعرف على مصطلح مناطق الظل ومعرفة أسباب التنمية.

ـ الاطلاع على البرامج التنموية للجزائر الخاصة بمناطق الظل.

أهمية البحث:

هذا الموضوع مرتبط بعمل الجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية في تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل.

والتعرف على أهم معوقات التنمية التي تواجهها في هذه المناطق وكذا مقومات نجاح التجربة التنموية الجزائرية في مناطق الظل.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي: من خلال سرد لأهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية المحلية وكذا مناطق الظل .

وكذا المنهج التاريخي: الذي لا يكتفي بسرد الواقع فالدراسة تناولت تطور نظام الجماعات المحلية بالجزائر وكذا تطور مصطلح التنمية .

تصميم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كل فصل يتضمن عدة مباحث وكل مبحث يتفرع إلى عدة مطالب وقد صمم البحث على النحو التالي :

الفصل الأول: تم تخصيص الفصل الأول لمعرفة الإطار المفاهيم للتنمية المحلية والجماعات المحلية وكذا مناطق الظل حيث قسم إلى ثلاث بدأته بالتنمية المحلية، تطور مفهوم التنمية ثم تعريف التنمية، تم في المبحث الثاني تحديث من الجماعات والمحلية في الجزائر تطورها التاريخي ومفهومها ثم المبحث الثالث خصصته لمناطق الظل ميلاد المصطلح وتعريفه واسباب ظهوره .

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى الجماعات المحلية وتنمية مناطق الظل وفي ثلاث مباحث بذاته بالولاية تعريفها وهيئاتها ودور البلدية في التنمية المحلية ثم في المبحث الثالث خصصته لمناطق الظل واقع التنمية في مناطق الظل.

المشاريع التنموية في مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والمطلب الثالث تكلمت فيه عمن المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر.

الفصل الثالث: خصصته لرهانات التنمية في مناطق الظل يتكون من مبحثي الأول يتكلم عن معيقات التنمية في مناطق الظل والثاني من الحلول الاستراتيجية لنجاح التنمية في مناطق الظل.

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية الجماعات المحلية ومناطق الظل

المبحث الأول:مفهوم التنمية المحلية

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية

المبحث الثالث: مفهوم الجماعات المحلية في الجزائر

المطلب الأول : التطور التاريخي للجماعات المحلية

المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية

المبحث الثالث : مناطق الظل

المطلب الاول : ميلاد مناطق الظل

المطلب الثاني : تعريف مناطق الظل

المطلب الثالث: اسباب ظهور مناطق الظل

الفصل الأول: الإطار المفاهيم للتنمية المحلية والجماعات المحلية ومناطق الظل.

تمهيد :

تعتبر التنمية من المحاور الأساسية التي تسعى الدول لحقيقتها خاصة على المستوى المحلي لما لها انعكاسات على المواطن المحلين وتستند هذه الوظيفة الإدارية إلى الجماعات المحلية .

فتنظيم الدولة يستوجب بتقسيمها إلى أقاليم مثل الولاية والبلدية باختيارهما الأقرب إلى المواطن وساهمان في اتساع الحاجات المحلية للسكان، كما أنهما الهيئتان المستقلتان عن السلطة المركزية.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية

إن مفهوم التنمية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار ما خلفته الحرب من ديار وخراب، وكان المجال الاقتصادي أول ما استعمل فيه هذا المفهوم تحديدا ينتقل إلى المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والإدارية وغيرها سوف أتطرق في هذا المبحث إلى نشأة مفهوم التنمية وتنوع المجالات التي أدرجت فيه هذا المفهوم ثم إلى تعريف التنمية وركز على التنمية المحلية وكذا بعض المفاهيم المشابهة التمويل المحلي والفرق بينه وبين التنمية المحلية وكذا مرتكزات التنمية المحلية.

المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية

برز مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة جملة من التراكمات وكذا المتغيرات الدولية خاصة بعد خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان عام 1949 استخدم فيه المصطلح بغرض إعادة إحياء العلاقات الاجتماعية حيث ربطه بمنطق شمال جنوب أي أن مصطلح التنمية ظهر لإعادة أحياء العلاقة بين الشمال والجنوب[1].

وبعد الحرب العالمية الثانية أصحبت التنمية غاية تسعى لتحقيقها جميع وحدات المجتمع الدولي وذلك باعتبارها الأداة التي تمكن من خلالها تحقيق التقدم والرفاهية لشعوبها حيث عرف هذا المفهوم اهتمام بالغ من قبل المختصين والباحثين والحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة ، حيث أضحت اتباع نهج التنمية المحلية كعملية يمكن من خلالها تحسين وتطوير المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية الشاملة Comprehensivedevelopment[2].

وفي تقرير الأمم المتحدة لعام 1957 عن الوضع الاجتماعي للعالم بدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية وقد اهتمت ببرامج التنمية المحلية التي تساهم في إحداث تغيرات في اتجاهات الناس خاصة التغلب على اللامبالاة فهي المعوق الرئيسي لتحقيق نمو

[1]- ابتسام مقدم، الديموقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر ولاية وهران دراسة حالته، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2018- 2019، ص 86.

[2]- أحمد باب، رؤوف هوشات، المقاربة التشاركية كأداة التفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المحلية الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جتنفي 2017، ص ص 27- 27.

اقتصادي، فكان هدف الأمم المتحدة من التنمية ليس فقط زيادة الإنتاج في الدول بل يجب أن يحقق التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع ككل مع ضرورة مراعاة المشاكل والاحتياجات الحقيقية للسكان[1].

فمفهوم التنمية المحلية هو أسلوب للتحريك والنهوض بأحوال المناطق الريفية في الدول النامية المستقلة حديثا والتي كانت تحت وطأة الاستعمار الذي أعاق نهوضها وتطورها لفترة طويلة وذلك عن طريق حشد وتعبئة جهود الناس والسكان في هذه المناطق وشر روح الوعي بالاعتماد على النفس والنهوض بمجتمعاتها المحلية[2]

المطلب الثاني: تعريف التنمية

سوف أعطى تعريف لغوي للمصطلح التنمية وكذا تعريف للتنمية والفرق بين النمو والتنمية وإدراج إلى مفهوم التنمية المحلية.

تعريف التنمية لغة:

نمى ينمي نميا و نماءا و نمية المال وغيره زاد وكثر ونمى تنمية الشيء أي زاده فأنمى.

تنمى تنميا الشيء أي ارتفع عن موضعه إلى موضوع آخر[3]

نمو، نما نموا كبير أي زاد حجما وكثر.

نمو ازدياد في الكبر والحجم[4]

فهو مرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، فمن الناحية اللغوية يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن النمو، فالنمو يعني الزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالنسبة السابقة ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق

[1]- فاطمة الزهرة عقاري، زكرياءزحطوط، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017، 2018، ص 26.

[2]- يوسف سلاوي، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، 2017، 2018، ص 17.

[3]- المنجد في اللغة والإعلام، لبنان، دار المشرق، ط1، 44، ص 840.

[4]- صبحي حموي، المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، لبنان دار المشرق، ط1، 2003ص 1053.

العملية الانتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الانتاج المستخدمة وارتفاع انتاجية العمل.

أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي فيه عنصر التعدد والفاعلية وبالتالي فإن العملية تشمل النمو وعلى التغيير[1].

اصطلاحا:

فيتضمن معاني وأمور كثيرة وذلك باختلاف الإيديولوجيات السائدة في المجتمعات، وباختلاف تخصصات من تناولوه بالدراسة والتحليل، حيث استعمل بعد ارتباطه بالإطار الاقتصادي أي التنمية الاقتصادية[2].

ويشير تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية إلى أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ولكنها تتضمن اعتبارات عديدة تتعلق برفاهية الإنسان، ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وروحي ومادي .

حيث من الضروري أن تؤدي أنماط التنمية إلى غايات أعلى من التوظيف في الريف والمدينة نظرا للزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية وتأثيرها على تمويل العمل، فليس من الضروري أن يكون التوظيف منتجا من الناحية الاقتصادية، ولكن لا ب أن يكون مرضيا للفرد حاثا على الناحية الخلاقة فيه للإبداع أو مؤديا إلى استخدام أكثر فائدة لوقت الفراغ[3].

تعريف التنمية: تعتبر التنمية أنها عملية تغيير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، وقد قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعريف للتنمية عام 1956 حيث أنها: العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة النامية في التقدم القومي.

[1]- خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفات، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، 2011، ص 06.

[2]- خيضر خنفري، المرجع نفسه، ص70.

[3]- تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية 1978، ص 15.

كما عرفها آثر دنهام على أنها نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع ورفع قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوحيد الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات نسبية من المؤسسات الحكومية أو الأهلية[1].

يحث الإسلام على عمارة الأرض واستثمار خبراتها وهو ما يعبر عنه في الكتابات الاقتصادية الحديثة بالتنمية.

فقد اشتق مفهوم التنمية في الإسلام استنادا إلى نصوص ومعاني قرآنية كقوله تعالى لِبِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ **"هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها"**[2]

وفي الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والأبنية، فلفظ العمارة جاء مرادفا لمفهوم التنمية الاقتصادية ولهذا يرى مثير من الكتاب أن الإسلام كان السباق إلى مفهوم التنمية وقال بوجوبها، فلفظ العمارة يحمل معنى ومضمون التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجتمع في مختلف مجالات الحياة الإنسانية وهذا جوهر ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية[3].

تعريف التنمية المحلية:

يمكن إعطاء تعريف للتنمية المحلية على أنها: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور أن تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[4].

---

[1]- عبد الله حجاب، التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جوان 2017 ص 354.

[2]- سورة هود، الآية 61.

[3]- زوليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولية في الاقتصاد الكمي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007. 2008.

[4]- فاطمة الزهرة عقاري، زكرياء زحوط، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، الجلفة، جامعة زيان عاشور، 2017- 2018، ص 23.

فالتنمية المحلية هي عملية شاملة إذ أنها تهتم بتغيير المجتمع وتحقيق نمو في مختلف القطاعات ذلك أنها تتعامل مع المجتمع المحلي كنظام كامل ، إذن هي عملية واسعة تمثل كل أنشطة وموارد المجتمع المحلي[1].

كما يعرفها سمير محمد عبد الوهاب أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية، حضرية، صحراوية) من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج وحدات المحلية في الدولة[2].

إن التنمية المحلية هي كل ما تقوم به الجماعات المحلية من إنجازات في مختلف الميادين بمساعدة المصالح الخارجية مثل الولاية والبلدية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين خاصة الحاجات الاجتماعية منها، فالتنمية المحلية هي تلبية لرغبات وحاجات اجتماعية وتسهيل للحياة اليومية للمواطن بتوفير ضروريات الحياة كالمياه والطرق والمدارس والكهرباء وكذا رفع مستوى الخدمات المعيشية للمواطن[3].

أهدافها:

إن التخطيط الهادف والواعي للتنمية يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منها إذ أن أبرز أهدافها:

1- تسعى التنمية المحلية إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد في المجتمع المحلي، إذ من واجب الدولة تحقيق استقرار الأفراد وتلبية حاجاتهم وإزالة تلك الفوارق بين المواطنين، ومن بين الحاجات الأساسية لعلاج الأمن السكن والتعليم والعمل.

[1]- أحمد بوسهيمن، الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011- 2012، ص116.

[2]- ابتسام مقدم، الديموقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، ولاية وهران، دراسة حالة، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، وهران جامعة وهران2، 2018- 2019، ص 105.

[3]- فاطمة الزهرة عفاري، زكرياء زحوط، مرجع سبق ذكره، 24.

2- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية، ويأتي هذا الشعور بالمكانة مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني وتحقيق الذات يكون بالعمل الذي يشعره بالاعتزاز وتقدير الذات والانتماء للمجتمع حيث يشعر الفرد أنه في كيان يحترم التعامل معه وتحترم إنسانيته[1].

3- التقليل من التفاوت بين الأفراد حيث أن الدول النامية تعيش مجتمعاتها في تفاوت سليم وسببه نصيب الفرد من الدخل والثروة إذا استحوذ عيها فئة قليلة وتكونت فئة برجوازية محلية أمام هذه الشريحة من المجتمع، وينشأ التفاوت فتلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية.

4- تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا.

5- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية لمختلف المناطق المحلية وتوفير التسهيلات لتطوير تلك المناطق[2].

6- إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي يعاني من الشعور بالدونية على حساب المدينة.

7- تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب لإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية .

8- التخطيط الفعال لعملية التغيير الحضاري.

9- محاولة تحويل المجتمعات المحلية إلى حالة التماسك والترابط من أجل تحقيق نمو متوازن.

---

[1]- محمد بلخير ، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، 2004- 2005،ص 41.

[2]- خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، 2010 2011، ص 28.

10- تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فعالية وكفاءة في المجالات السياسية.

11- إيجاد مناخ مناسب للعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية[1]، وللتنمية المحلية خصائص تنفرد بها ونجد منها:

1- التنمية المحلية عملية عامة: فهي تهتم برامج التنمية بجميع السكان وليس فئة محددة فهي موجهة لفائدة عموم المواطنين فهي عامة في فائدتها وليس في إعلامها وتنفيذها.

2- التنمية المحلية عملية ارتقائية: الهدف منها ارتقاء نحو الأفضل، حيث أنكل تحقيق لمستوى معين يقضي إلى طموح جديد ومستوى أعلى فهي متواصلة وفي استدامة.

3- التنمية المحلية عملية شاملة: فهي تمس مشاريعها وبرامجها كل الجوانب وكل مجالات حياة المجتمع وحاجاته وأولوياته[2].

4- التنمية المحلية عملية تساهمية: تعتمد على المشاركة الشعبية الفعالة في خططها وكذا في تنفيذها .

5- التنمية المحلية عملية مخططة: فهي معلومة البدايات والنهاية واضحة الأهداف، فالتخطيط في التنمية المحلية يشمل كل التوقعات وكذا التكلفة والعوائق وكذا المدة الزمنية لتحقيق أهداف التنمية[3].

6- التنمية المحلية عملية فنية: فهي تحتاج إلى الخبرات والتخصصات المختلفة من المهندسين والإداريين والمستشارين ومكاتب دراسات.

---

[1]- كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية بلدية حاسي بحبح، الجلفة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاجتماع، جامعة محمد خضر بسكرة، 2013- 2014، ص 81، 82..

[2]- أحمد شريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009- 2010ص 14.

[3]- أحمد شريفي، المرجع نفسه، ص 14.

7- التنمية المحلية عملية متكاملة: تتميز بالتكامل والتعاون بين النظام والقطاعات المختلفة وهذا ما يساهم في نجاحها وعمومية فائدتها، لذلك يجب أن يتكامل القطاع الفلاحي مع الصناعي والصحي مع التعليمي والثقافي مع الاجتماعي الوطني والمحلي لتحقيق نهوض متكامل لأن التغيير الذي تهدف إليه التنمية عملية متداخلة.

8- التنمية المحلية عملية تغييرية : إن التنمية المحلية تنقل المجتمع المحلي إداريا إلى حال أفضل فهي تهدف إلى إنجاز وإقامة مشاريع ومرافق عامة لتلبية حاجيات المواطنين وكذا مساعدة المواطنين على تطوير قدراتهم ووسائل حياتهم وتقوية مشاعر المشاركة والتعاون وحماية المصالح العامة[1].

9- التنمية المحلية عملية مركبة: سلسلة متكاملة ومتداخلة من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة يتداخل فيها التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإسراف والرقابة والتقييم.

10- التنمية المحلية عملية ديمقراطية: تتيح لكافة أبناء المجتمع المحلي المساهمة بالرأي والفعل في جهود التنمية على أساس القبول والإقناع وتكافؤ الفرص.

11- التدخل الحكومي : تسعى من خلالها إلى تقديم مساعدات للمواطنين[2].

التمويل المحلي:

تعريفه: هو كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفرها في مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتضمن استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة[3].

ومن أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المورد المالي المحلي هي:

[1]- أحمد شريفي، المرجع السابق، ص 15.
[2]- أحمد شريفي، المرجع نفسه، ص 16.
[3]- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر دار الجامعية للطباعة والنشر، 2001، ص 22.

1- محلية الموارد: أي أن يكون في نطاق الوحدة المحلية والتي تستفيد من الحصيلة وكذا يجب أن يكون المورد المحلي من أوعية الضرائب المركزية.

2- ذاتية المورد: حيث يكون المورد المالي المحلي يعبر عن استقلالية الهيئات المحلية، ويكون تحصيله من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها

3- سهولة إدارة المورد: ويقصد بها تسيير تقدير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله، أي أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة مكلفة[1]

- **حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي :**

إن وجود نظام الإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية في التراب المحلي وبالتالي فإن التنمية المحلية لكي تحقق معدلات مرتفعة فهي بحاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد، إذ يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية ويعود ذلك إلى :

1- التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية :[2]

إن ارتفاع تكلفة الخدمات المحلية في كبير من أنظمة الإدارة المحلية لها عدة أسباب عوامل منها:

عوامل داخلية : تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية وعلى مستوى المحليات تنحصر في زيادة الأجور وارتفاع الخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة أو إقامة المشروع أو تزايد معدلات الضياع والفاقد الناتجة عن عدم أداء الخدمات المحلية بكفاءة والإهمال وتسبب ويضاف إليه سوء الإدارة وعدم كفاءتها[3].

[1]- عبد الحق بوغفار، التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2014 – 2015، ص 10.

[2]- خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، 2010 2011، ص 32.

[3]- خيضر خنفري،نفس المرجع ص 39.

عوامل خارجية: وتنقسم بدورها إلى عوامل تخص السياسات الاقتصادية والسياسات العامة إذ أن الحكومات المركزية تبني سياسات إصلاحية تشمل مجموعة من العوامل أو المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات، ومن ناحية أخرى مجموعة عوامل خارجية تخص التغيرات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على عناصر التكلفة الخاصة بالتنمية المحلية وخاصة في تلك الدول وتزايد اعتمادها على الخارج مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعدات المستوردة وغيرها نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وكذا اتساع نطاق الخدمات المحلية، وتزايد حجم المشروعات المحلية يؤدي بصورة آلية إلى تزايد تكلفة التنمية المحلية.

وينعكس هذا بارتفاع تكلفة التنمية المحلية في ضرورة الرصد المتزايد للاعتمادات الخاصة لمواجهة هذا الاتجاه، أي تزايد الحاجة إلى المزيد من الموارد المالية من أجل التنمية المحلية[1].

وهذا الاتجاه يلقي بعبء كبير على القائمين بالإدارة المحلية إذ عليها بذل أقصى جهد لتغطية المزيد من الموارد المحلية لأجل تحقيق أهداف التنمية.

والتنمية المحلية لهدف رئيسي لنظام الإدارة المحلية ترتبط بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لا بد من اتساعها وتحقيقها ومع استمرار عملية التنمية فإن هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية[2].

إذ تعتبر الموارد المالية بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى أحدث المزيد من التنمية في المجتمعات المحلية.

فالأهداف الاقتصادية بما تتضمنه من السعي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال إقامة مشاريع اقتصادية وخدماتية التي تؤدي إلى توفير السلع والخدمات على المستوى المحلي، ما تسعى إليه تلك الأهداف أيضا من تقريب الفوارق

[1]- خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، 2010 2011، ص 32.

[2]- خيضر خنفري، نفس المرجع، ص 40.

الاقتصادية والاجتماعية، فإن كل ذلك يتطلب المزيد من الموارد المالية المحلية لكي تتحقق بالصورة المطلوبة، فإذا توافرت الموارد المالية المحلية يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكبر كفاءة ممكنة مما يعيق ويزيد من التنمية الاجتماعية والسياسية والإدارية على المستوى المحلي بمعدلات كبيرة[1].

2- التنمية المحلية تزايد إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية :

تمثل الإعانات الحكومية المركزية النسبة الأكبر من الموارد المحلية المتاحة لعملية التنمية في الكثير من البلدان، وتشير الدراسات إلى تزايد اعتماد المحليات على الإعانات الحكومية المركزية في تقديم الخدمات المحلية وهذا مما ينقص من استغلالها المالي[2].

إن نجاح الإدارة المالية المحلية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المالية الذاتية المناخية يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الجماعات المحلية، ولذلك فإن نجاح الإدارة المالية المحلية في أداء دورها في تعبئة المزيد من الموارد الذاتية والتقليل من حجم الإعانات التي تأتي من الحكومة المركزية يدفع المواطنين المحليين إلى المزيد من المساهمة في تمويل احتياجاتهم إما بالاشتراك الاختياري من جانبهم في تكاليف المشروعات المحلية أو المزيد من الحرص على سداد ديونهم[3].

إن قيام نظام الجماعات المحلية بمهامها يعتمد على قدر الموارد المالية الذاتية المتاحة لها فالتنمية المحلية نحتاج إلى المزيد من الموارد المالية الذاتية لتقليل الاعتماد المتزايد على الإعانات من الحكومة المركزية وتأكيد الاستغلال المحلي[4].

إن التنمية المحلية بحاجة دائمة إلى الموارد المالية إذ لا بد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية

[1]- خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، 2010 2011، ص 40.
[2]- خيضر خنفري، نفس المرجع، ص 41.
[3]- خيضر خنفري، نفس المرجع، ص 41.
[4]- خيضر خنفري، نفس المرجع، ص41.

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية.

تتعدد مجالات التنمية المحلية إذ أنها تشتمل كل العلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذا الإدارية .

1- المجال الاقتصادي للتنمية : يقصد بها بتنشيط وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة وذلك بهدف تحقيق رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي[1].

وهي تشير إلى أن قيام الدولة بتحقيق معدلات نمو عالية، فالتنمية الاقتصادية كما عرفها حربي عريقات أنها "عملية يزداد فيها الدخل القومي مع الدخل الفردي في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"

وتتجلى التنمية في :

1- تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات مختلفة.

2- زيادة في الطاقة الانتاجية للاقتصاد.

3- زيادة في متوسط الدخل الفردي[1]

2- التنمية الجماعية: حيث تسعى للاهتمام بالجانب الاجتماعي للفرد وتحسين المستويات المعيشية والارتقاء بها وزيادة رفاهية الأفراد، بالتركيز على مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج للنهوض به، وقد عرفها عبد الوهاب على أنها وسائل لتغيير الواقع الاجتماعي كما هو عليه الآن وذلك في اتجاه محدد وهو خلق المجتمع الصناعي الحديث، وينظر لها على أنها:

- مجموعة من الإجراءات والتدابير.

---

[1]- دليلة ناجة ، التنمية المحلية في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب - ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2014-2015، ص 14

2- علي محلابي، مصادر تمويل الجماعات ودورها في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة- جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة، 2017- 2018، ص 26.

ـ العمل على زيادة الدخل .

ـ خلق مجتمع صناعي متطور[1]

3ـ مجال التنمية السياسية: استجابة النظام للتغيرات البيئية المجتمعية والدولة[2]، حيث تلتزم الدولة بالمواثيق والمعاهدات وتطبيق القانون العام وهي لا تتحقق إلا بتحقيق الاستقرار السياسي في الدولة ومع إعطاء المواطنين الحق في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب والممثلين في المجالس الشعبية.

والتنمية السياسية كما يراها نبيل السمالوطي تتمثل في قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب علمي واقعي[3].

ويعرفها علي الدين هلال: تطور حركي يتضمن أساسا تنمية قدرات النسق السياسي، الأمر الذي يتطلب المزيد من التحضير في الآنية والتمايز في الوظائف والأدوار وهي حركة تعبير عن اتجاه عام وأسلوب عام نحو المساواة[4]، وهي:

ـ تمثل حالة الوعي السياسي.

ـ بناء المؤسسات .

ـ حالة تحديد ومعرفة النظام السياسي.

4ـ مجال التنمية الإدارية: وتتمثل الجوانب الإدارية من خلال إحداث نقلة نوعية في كل جوانبها الهيكلية التنظيمية وفي الوظيفية وكذا جانبها الإنساني من خلال الاهتمام بتدريب العاملين وطرق اختيارهم وكذا حوافز في العمل[5].

---

[1]- علي محلابي ، المرجع السابق، ص 27.
[2]- دليلة ناحية، المرجع سابق ذكره، ص 14.
[3]- علي محلابي، مرجع سابق ذكره، ص 27.
[4]- علي محالبي، المرجع نفسه، ص 17.
[5]- نافل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية (الأسس والنظريات التطبيقات العملية)، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص 58.

إن التنمية الإدارية تسعى لتحقيقه بهدف تنمية الإدارة وتقدمها والعمل على تحقيق الإصلاحات في الهياكل والأبنية التنظيمية[1].

المبحث الثاني: مفهوم الجماعات المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجماعات المحلية بالجزائر:

إن التنظيم الإداري للجماعات المحلية ما هو إلا نتيجة لتطور تدريجي وطبيعي للمجتمع إذ أنها تؤثر بالعوامل التاريخية والسياسية والجغرافية وكذا الثقافية، سوف أتطرق إلى تطورها التاريخي في الجزائر واهم مراحلها فقد مرت بثلاث مراحل أساسية وهي:

ـ مرحلة العهد العثماني.

ـ مرحلة الاستعمار: وفي مرحلة الاستعمار نجد التنظيم الإداري للاستعمار وفي المقابل نجد التنظيم الإداري من قبل المقاومة.

ـ مرحلة بعد الاستقلال: وفي هذه المرحلة سوف نتطرق إلى الجماعات المحلية في عهد نظام الحكم الواحد، والجماعات المحلية في عهد التعددية الحربية.

1ـ مرحلة العهد العثماني:

بعد بسط سلطة العثمانيين على الجزائر تم العمل على تقسيمها إلى مقاطعات إقليمية، فقد قسم القطر الجزائري إلى أربع ولايات إحداها تحت تصرف الباشا مباشرة والباقي مكلفين بالإدارة المحلية وحماية الولايات وكذا إدخال الضرائب إلى الخزينة وقد أطلقت على كل مقاطعة اسم بايلك، وقد دام الحكم العثماني في الجزائر ثلاث قرون من (1518-1830)[2].

وقد عرف التواجد العثماني بالجزائر مراحل عدة منها:

ـ مرحلة الفتح: (1512- 1518)

---

[1]- علي محالبي، مرجع سابق، ص 28.

[2]- حمينة طالي، الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة ولاية البيض)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، سعيدة، جامعة مولاي الطاهر، 2015- 2016، ص 28- 29.

ـ مرحلة البايلربايات (1518- 1588).

ـ مرحلة الباشوات (1588- 1659)

ـ مرحلة الآغوات (1659- 1671).

ـ مرحلة الدايات (1671- 1830).

وقد قسمت البلاد إداريا إلى المقاطعات والعمالات التالية:[1]

ـ بايلك الشرق: ومركزه مدينة قسنطينة ويمتد من برج حمزة ولاية البويرة حاليا إلى غاية حدود تونس يحكمه نائب عن الوالي يدعى باي الشرق.

ـ بايلك التيطري: مركزه مدينة المدية ويحكمه نائب عن الوالي يلقب باي التيطري.

ـ بايلك الغرب: يمتد من الحدود المغربية إلى غاية حدود ولاية عين الدفلى حاليا ويحكمه نائب عن الوالي أو الحاكم ويدعى باي الغرب.

أما مدينة الجزائر وضواحيها فكانت مركز للحاكم العام أو الوالي وتسمى دار السلطان تخضع لنظام خاص وتمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا وبايلكالتيطري جنوبا.

وقد كان التنظيم الإداري للأقاليم الذي استمر إلى نهاية العهد التركي في الجزائر يقوم على ما يلي:

1ـ الداي: وهو رئيس الدولة القائد العام للجيش مقره دار السلطان، ويتم انتخابه من طرف أعضاء الديوان[2].

2ـ الديوان: (مجلس الوزراء): يساعد الداي كان يتكون من 35 شخصية مدنية وعسكرية تشرف على تسيير شؤون الدولة في المسائل المالية والعدالة والأمن ويضم الديوان القاضي والمفتي والخزناجي والآغا وخوجة الخيل[1].

[1]- عمر بورنان، الاطار البيئي للإدارة المحلية في الجزائر، السنة الأولى ماستر، إدارة محلية، جامعة المسيلة، 2019- 2020، ص 4.
[2]- عمر بورنان، مرجع سابق، ص 4.

3- الباي: وهو بمثابة الوالي حاليا ويقوم بعمله في الإقليم نيابة عن الداي[2].

2- عهد الاستعمار :

عرفت من خلال هذه الفترة الإدارة المحلية عدة تسميات، ففي السنوات الأولى من خلال الجزائر قام المحتل بضم الجزائر إلى فرنسا وقسمها إلى ثلاث عمالات محافظا على التقسيم العثماني السابق، وهذا ما أكده الدستور الفرنسي عام 1848، وكانت كل عمالة او ولاية مقسمة غلى دوائر وبلديات كما تضم العمالة محلين لها يتكون من رئيس و3 أعضاء إضافة إلى المجلس العام الذي وصل عدد الأعضاء فيه المنتخبين من طرف المعمرين 1860 إلى 25 عضو في عمالة الجزائر، 23 عضو في قسنطينة، و23 عضو في وهران[3]، وكانت كل تقسيمات الاستعمار الفرنسي للجزائر الهدف منها هو إخماد الثورة والقضاء على المقاومات فهي لا تخدم مصالح الشعب الجزائري.

وفي مقابل تنظيم الاستعمار كان تنظيم الهدف منه هو خدمة الشعب الجزائري والتصدي للغزاة، كان تنظيم المقاومات الشعبية في البداية مثل مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري فقد تصدى الأمير للاستعمار في محاولة لتنظيم إدارة جزائرية وقد مرت بعدة أشكال منها ما هو سياسي وإداري واقتصادي وعسكري نظم من خلاله السلطات الثلاث القضائية والتنفيذية (التشريعية) وقد كان تنظيم الأمير كما يلي:

الإمارة: إذ يحكمها الأمير بنفسه وتنقسم إلى ثمانية مقاطعات.

المقاطعة: وهي مقسمة إلى دوائر يحكم كل مقاطعة عامل برتبة خليفة .

الدائرة: وتكون تحت حكم الآغا وتضم مجموعة من القبائل.

القبيلة: وهي خاضعة لحكم القائد إذ يتولى الشؤون الإدارية ويتابع وضع العشائر داخل حدود القبيلة.

---

[1]- يمينة طالبي، مرجع سابق، ص29.
[2]- عمر بورنان، مرجع سابق،ص 04.
[3]- عمربورنان، مرجع سابق، ص 05..

العشيرة: وهي الخلية الأساسية للتنظيم الإداري المحلي.

إن تنظيم الأمير عبد القادر جاء كردة فعل لما فعلته فرنسا الاحتلال الفرنسي بالجزائر ونهب ثرواتها وتقتيل شعبها وتعتبر مقاومته وتنظيمه الإداري حتى وإن كانت فيه سلبيات فهو كان متنفس الشعب وهو ابرز تنظيم.

جاءت الثورة لتقلب الموازين فبعد عقد مؤتمر الصومام 1956 والذي كان الهدف منه هو التنظيم وهيكلة الثورة بعد اندلاعها في 1954، إذ جاء بتنظيم إقليمي للبلاد وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة إقليمية حيث قسمت الجزائر إلى 6 ولايات والولايات قسمت إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى قسمات وبذلك تجسدت السلطة المحلية[1].

أما على المستوى المحلي القاعدي فقد كان هناك نظام خاص بالمجالس الشعبية حيث يتكون كل مجلس من خمسة أعضاء يتم انتخابهم من طرف السكان ويسهرون على تسيير خمسة مكاتب[2].

3- مرحلة ما بعد الاستقلال:

الجماعات المحلية في عهد نظام الحزب الواحد:

بعد أخذ الاستقلال واجهت الجزائر العديد من المشاكل والصعوبات التي ورثتها عن حقبة الاستدمار، هيئات محلية ميزها العجز وقلة الموارد والإمكانات وكذا هجرة الإطارات الإدارية التي كانت تسير الإدارة المحلية من المعمرين.

لجأت خلال هذه الفترة إلى تعديلات دستورية خاصة بقانوني البلدية والولاية تقلصت عدد البلديات التي كانت تعاني من قلة الإمكانيات البشرية وكذا الموارد المالية وتعد هذه الفترة التي انتهجت فيها الجزائر بانتهاج الأحادية الحزبية الاشتراكية نظاما سياسيا ومنهجا اقتصاديا، وقد انعكس على مفهوم البلدية والولاية[3].

---

[1]- يمينة طالبي، مرجع سابق، ص 31.
[2]- عمر بورنان، مرجع سابق، ص 12.
[3]- يمينة طالبي، مرجع سابق، ص32.

وفي دستور 1963 الذي جاء لإصلاح ما ورثه عن الاستعمار منها الجماعات المحلية التي تم الاتفاق بأن الانتخاب الوسيلة المعتمدة في تشكيل المجالس المحلية وقد كان الحزب الواحد مسيطر في ظل غياب التنافس فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب، وكانت ثقة الشعب فيه كبيرة ورغم كل التعديلات إلا أن الجماعات المحلية مازالت تعاني من نقص التمويل وتثبيت الحصيلة الجبائية[1]

الجماعات المحلية في ظل التعددية الحزبية:

جاء دستور 1989 ليقرب التعددية الحزبية والذي فتح المجال أمام الأحزاب للتنافس على المقاعد المجالس الشعبية البلدية والولائية ومنح الاختصاصات للجماعات المحلية بالتحول المعلن من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبيرالي واقتصاد السوق وتنظيم الانتخابات تعدية لأول مرة عام 1990، هذه الانتخابات التي أدخلت الجزائر في مرحلة انتقالية تأثرت كلا من الولاية والبلدية بهذه المرحلة ميزها تنصيب المندوبات التنفيذية المؤقتة المعينة مكان المجالس المنتخبة وكانت الرقابة شديدة من قبل الدولة وهيئاتها المركزية الناحية للإصلاحات من الهيئات اللامركزية وتم استئناف انتخابات المجالس المحلية سنة 1997[2].

وقد كان لقانوني الولاية والبلدية (09/ 90) (08/ 90) له أثر كبير في خلق فراغات ونقائص قانونية أثر على استقلال كل من البلدية والولاية[3].

وجاء قانون (11/ 10) و (12/ 07)فهو يجسد التصور الجديد في تنظيم الجماعات المحلية وذلك أثر التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيه تعزيز صلاحيات الوحدات المحلية ووضع الجماعات المحلية في حيز الإصلاحات مع وضع الآليات الضرورية لتمكين المجالس المحلية من أداء مهامها كاملة فهي تجسد برامج التنمية[4].

[1]- يمينة طالبي، مرجع سابق، ص 33.
[2]- يمينة طالبي، المرجع السابق، ص 34.
[3]- يمينة طالبي، المرجع السابق، ص 34.
[4]- يمينة طالبي، المرجع السابق، ص 34.

المطلب الثاني: تعريف الجماعات المحلية:

إن الجماعات المحلية هي وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، تضم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب[1].

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة إلى جانب المسائل التي يراها البرلمان ملائمة إداريا بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة المركزية[2].

وكذا تعرف على أنها تتمثل في البلدية والولاية أي أن الجماعات المحلية هي الولاية والبلدية فمنها الجهات الإدارية المحلية وترتبط هذه الفكرة بالديمقراطية التي تسمح لكل إقليم من أقاليم الدولة أن يدير شؤونه المحلية من خلال ممثله من سكان الإقليم[3]، ويمكن إعطاء تعريف إجرائي للجماعات المحلية على أنها :"عبارة عن وحدات إدارية محلية محددة بإقليم جغرافي تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلالية مالية وإدارة مسيرة من طرف جهاز تنفيذي، ينتخب من المواطنين المقيمين بإقليمها وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق الرقابة للسلطة المركزية.

تعتبر الجماعات المحلية ذات أهمية فهي:

تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي: وذلك من خلال إشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة.

أنها تساعد في تقليل مهام الدولة: إذ تعتبر هياكلها مساعدة للدولة في دورها.

---

[1]- عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، ص 120.

[2]- مليكة بن علي، مهاوات لعبيدات، واقع إصلاح منظومة الجماعات المحلية بالجزائر، في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر- العدد 1، 2019، ص 87.

[3]- علي محلابي، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة- مذكرة لنيل شهادة الماستر في إدارة مالية، البويرة، جامعة الكلي محند أولحاج، 2017/ 2018، ص 05.

التعاون فيما بين أجزاء الإقليم من الناحية الجغرافية: فهناك مناطق صحراوية وأخرى ساحلية وكذا الاختلاف في عدد السكان وهذا الاختلاف يفرض على الدولة بالاستعانة بالغدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم، فالإدارة المحلية هي الأقرب للمواطن فهي الأقدر على تلبية حاجاته وتحقيق أهداف التنمية المحلية كما أنها تتضمن بعد من أبعاد الديمقراطية[1].

مهام الجماعات المحلية:

إن للجماعات المحلية صلاحيات مختلفة تختص في كل قطاعات النشاط منها الشباب والرياضة الفلاحة الصحة السياسية النقل العمل والتكوين والتربية والصناعة والمياه والتخطيط والعمران الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين والتجارة وكذا المنشآت الأساسية القاعدية السكن، الغابات الشؤون الدينية والأوقاف ومن أبرز مهامها نذكر:

ـ المحافظة على الممتلكات: تتمثل في الاهتمام بالمنشآت الإدارية والتربوية والقاعدة والمحافظة عليها، تسعى كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية المحلية في كل المجالات التي تحسب حياة المواطنين.

ـ المحيط العمران: القيام بالأعمال التي تحافظ على نظافة المحيط تزين الأحياء ومحاربة الأمراض، فالمحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة لدولة ومصداقية الجماعات المحلية[2].

النشاط الاجتماعي: يتمثل في طلب السكن والمادي في حالة الكوارث، مساعدة في البناء، التكفل بالمعوزين وتشغيل الشباب.

كما أن لها اختصاصات واسعة وهامة تتعلق بمختلف مظاهر الحياة المحلية فالبلديات والولايات لها صلاحيات القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانوني البلدية والولاية[1].

[1]- سمية عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، محلية اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد 4 ، ص 259.
[2]- عبد الحق فبدمة، المرجع السابق، ص 121.

المطلب الثالث : خصائص الجماعات المحلية:

تتميز بجملة من الخصائص وهي:

1- الاستقلال الإداري:أن تقوم كل من البلدية والولاية على أساس قانوني يتمثل في فكرة الشخصية المعنوية باعتبارها سندا لعملية تنظيم وتوزيع الوظائف والاختصاصات الإدارية بين مختلف هيئات وأجهزة الإدارة العامة بالدولة[2].

فالمادة الأولى من قانون البلدية ينص على أن "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والأزمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون 03" وكذا فإن الولاية في القانون في مادته الأولى الباب الأول "أن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وفقا لنظام رقابي يعتمد من قبل السلطات المركزية للدولة وهي تضمن:

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية.
- حقيق الكفاءة والفعالية والسرعة في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية .
- القيام بخدمة المواطن وحسن التكفل برغباته واحتياجاته.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية[3]

2- الاستقلالية المالية:

تتمثل في الوسائل المالية التي توضع تحت تصرف الجماعات المحلية فالهدف منه هو تحقيق الديمقراطية واللامركزية في تسيير شؤونها ويسمح لها بالقيام بالنشاطات

---

[1]- محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013، ص 08.
[2]- المادة 1 من قانون 11/ 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية العدد 37.
[3]- مليكة بن علي، مهاوات لعبيدات، مرجع سابق، ص 87.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تلبية حاجيات سكان الإقليم وتحريك عجلة التنمية[1].

تعريف الإدارة المحلية:

فالإدارة المحلية مرادف للجماعات المحلية، فالجماعات المحلية وهي البلدية والولاية تستند إليها الوظيفة الإدارية، فالإدارة المحلية تعتبر تمييز لها عن الإدارة المركزية لأن نشاطها محلي وهناك من اصطلح على تسميتها بالحكم المحلي[2].

وقد عرفها الزعبي : "أنها أسلوب للإدارة بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية[3]

فهي أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيها تباشره اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تتطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها واتباع حاجات أفرادها مع خضوعها لقدر من الرقابة من قبل السلطة المركزية[4].

ويمكن تعريفها على أنها : "جرد من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية واستقلال مالي وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحل ممثلة بيئة منتخبة تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية".

[1]- عتيقة جديري، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013، ص 43- 44.

[2]- حرحور عبد الحفيظ، تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية المسيلة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019- 2020، ص ص 38- 41.

[3]- سي محمد بن زرقة، الآليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016- 2017، ص 77.

[4]-عزيز لعباني، واقع الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2017-2018، ص 11.

والإدارة المحلية تسمية للتعبير عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة[1].

كما يعرفها الكاتب البريطاني MoudieGrame على أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضه للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية وتعتبر مكملا لأجهزة الدولة[2].

مفهوم الحكم المحلي:

حيث تطبقه الدولة اللامركزية إذ تنشأ أجهزة وهيئات محلية في التقسيمات الجغرافية أو في الوحدات الإدارية وتتولى إدارة الشؤون المحلية في حدود السلطات التي تحولها لهذه الأجهزة وتحت رقابتها وفي إطار ما ينص عليه الدستور والقانون[3].

فالحكم المحلي يوجد في أي دولة عندما تقوم الدولة بتقسيم إقليمها الجغرافي إلى وحدات محلية تديرها هيئات محلية مستقلة (مجالس محلية) لها شخصيتها الاعتبارية وتقوم على تمثيل المواطنين وكذا إشراكهم ومباشرتهم السلطات والاختصاصات التي حولها القانون[4].

إن وحدات الحكم المحلي باختلاف مستوياتها وصورها في الدولة تكون في مستوى أدنى من الحكومة المركزية في الدولة الموحدة وفي مستوى أدنى من مستوى حكومة الولاية في الدولة الفدرالية أو الأحادية.

الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي:

يختلف الحكم المحلي local Government عن الإدارة المحلية local Admmistaion، فالإدارة المحلية ترتكز عن الجوانب التنفيذية وإن تضمنت بعض

[1]- حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، دراسة مقارنة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1983، ص 15.

[2]- محمد محمود الطعامنة، نظام الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف) الملتقى العربي الأول نظم الغدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة سلطنة عمان، 2003، ص 08.

[3]- سمير محمد عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ب ط، 2009، ص 39.

[4]- سمير محمد عبد الوهاب، المرجع نفسه، ص 39.

السلطات والاهتمامات التي تشير إلى المستوى القطاعي، الوزارات والهيئات العامة، حيث يتم توزيع السلطات والاختصاصات بين الوزارة في العاصمة وفروعها في المناطق المختلفة[1].

أما الحكم المحلي، فهو يركز على دور المواطنين في حكم وإدارة شؤونهم بأنفسهم سواء بطريقة مباشرة (اجتماعات المواطنين) أو غير مباشرة وذلك من خلال مجالس محلية تقوم على أساس تمثيلهم بحيث يمكنهم التعبير عن آرائهم واتجاهاتهم وصياغتهم السياسات والقرارات التي تعكس أمالهم وطموحهم واحتياجاتهم[2].

وكذلك شهد خلط بين المفهومين في الاستخدام إذ قد تأخذ دولة بنظام الإدارة المحلية دون أن يكون قد حدث تقليص الاختصاصات وسلطات الوحدات المحلية على الرغم من وجود مجالس شعبية محلية منتخبة، وإضافة إلى صعوبة التفرقة بين النظم المحلية وبعضها البعض فكثير ما نجد دول تطلق على نظمها المحلية الإدارة في حين أن بها مجالس محلية تقوم على أساس تمثيل المواطنين المحليين بالانتخاب المباشر[3].

وهناك من يرى أن الإدارة المحلية تمهيد للحكم المحلي ومرحلة سابقة له إذ أن الاعتماد على نظام الإدارة المحلية في كثير من الدول في مراحل تكوينها الأولى بغية السيطرة على مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية ولتعزيز الوحدة الوطنية ثم الانتقال إلى مرحلة منح استقلالية سياسية وإدارية للأقاليم ومنحها حرية إدارة الشأن المحلي[4].

كما أن الحكم المحلي والإدارة المحلية يستهدفان أسلوب من أساليب الإدارة بتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى[5].

---

[1]- سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع، ص 40.

[2]- سمير محمد عبد الوهاب، نفس المرجع، ص 40.

[3]- سمر محمد عبدالوهاب، نفس المرجع، ص 41.

[4]- بشير شايب، LoialAdministraion and local governanceand ; differencesbetureenthem ; africa journal of political sciences volume 4, 2015, p 17.

[5]- إسماعيل فريحات ، مكانة الجماعات المحلية، في النظام الاداري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري ، جامعة الوادي، 2013- 2014، ص 17.

المبحث الثالث : مناطق الظل

هذا المبحث خصصته لمصطلح مناطق الظل حيث تطرقت لميلاد هذا المصطلح و كذا اهم التعريفات لهذا المصطلح الجديد الذي ظهر مؤخرا واسباب غياب مظاهر التنمية في هذه المناطق حتي اطلق عليها مناطق الظل .

المطلب الأول : ميلاد مصطلح مناطق الظل

ظهر هذا المصطلح خلال مجلس الحكومة المنعقد في 16 فيفري 2020 حيث تم عرض تحقيق بعنوان **معانات مناطق الظل** الذي انجزه صحفيو التلفزيون الجزائري بطلب من **الرئيس عبد المجيد تبون** اذ أظهر معانات يعيشها قاطني المناطق المعزولة التي عبر عنها بمصطلح **مناطق الظل**[1]

وبعد خطاب رئيس الجمهورية أصبح مصطلح سياسي و اجتماعي و اقتصادي متداولا و يستخدم في نطاق واسع ، فهو يعبر عن فجوات واسعة ناتجة عن سوء التسيير و بئر تخلف في انحاء الوطن وهي مناطق معزولة محرومة من التنمية ، وقد تم الشروع في احصاء هذه المناطق من اجل ضبط خارطة دقيقة لها مع تقييم دقيق لكل احتياجاتها [2]

[1]- وردة حدوش ، سامي بسة ، ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 5 ، العدد الخاص 01، 2021 ،ص 10[22]

2- وردة حدوش ، سامي بسة ، نفس المرجع ، ص 10

المطلب الثاني : تعريف مناطق الظل

ولأنه مصطلح جديد لم يعط له تعريفات كثيرة لكن من أهمها :

- مناطق الظل هي المناطق النائية و المعزولة و الجبلية و المناطق المحيطة بالمدن .[1]
- هي المناطق البعيدة و المعزولة التي تعاني من حالة هشاشة حيث شهد سكانها ظروفا معيشية صعبة و مزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية وابسط ضروريات الحياة كالماء و الكهرباء و الغاز وكذا فرص العمل . [2]
- هي كل مظاهر البؤس التي تعيشها المناطق النائية البعيدة عن مراكز الحياة وتفتقد لأدنى شروط الحياة و يصعب الوصول اليها ، في غياب طرق ومسالك الي جانب انعدام الكهرباء و الغاز و الماء الشروب و التغطية الصحية [3]
- مناطق الظل هي تلك الفضاءات سكانية لا تتوفر علي المرافق الضرورية بعيدا عن متطلبات الحياة اليومية مما يصنفها في خانة الشدة إذ ترتبط مباشرة في إطار النقاط التي تحتاج فعلا ان تكون محل تكفل لاستدراك مسار التأخر .[4]
- مناطق واسعة تعيش على هامش التنمية بدون مرافق وخدمات و مقومات الحياة وهي عديدة فمنها ما هو في قلب المدن ومنها ما هو خارج المدن في الحدود الجزائرية

تتميز مناطق الظل بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية او سهلية او صحراوية وكذا مناطق حدودية مع الدول المجاورة ومناطق الحدود بين الولايات

اذن ان مناطق الظل تلك البلديات وآلاف القرى و الارياف خارج التصنيف من الاساس تتقاطع فيها مشكلات غياب الاساسيات و النقص في التغطية الكهربائية و الغاز و ايضا

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، 26-02-2020 ، التعليمة رقم 853
[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ،05-08-2020 ، التعليمة رقم 10881
[3] - https//www.radioalgerie.dz.com/opinions/167144 موقع الاذاعة الجزائرية 2021 ، تاريخ الاسترداد 23-02-2021 ، م
[4] جمال أوكلي ، مناطق الظل ، يومية الشعب الحكامة المحلية ، 22جوان 2020

غياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب و انعدام الرعاية الصحية و بعد مراكز التعليم و غياب شبه تام لوسائل الترفيه و كذا غياب فرص العمل .

المطلب الثالث : أسباب ظهور مصطلح مناطق الظل

لقد ظهر هذا المصطلح على السطح لرفع الغطاء عن فشل في انجاز مشاريع التنمية المحلية ومن اعلى مستوي في الدولة ، فرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بلقائه مع الولاة كشف زيف الخطابات الدعائية وتضليل لغة الارقام عن واقع الجزائريين بالقرى والارياف والمناطق الجبلية وحتى بلديات حضرية صغيرة يعيش سكانها خارج تغطية التنمية المحلية محرومون من ضروريات الحياة المدنية رغم انفاق الدولة لآلاف الملايير خلال العقدين الاخيرين .[1]

ويمكن ان تعود اسباب اتساع رقعة مناطق الظل إلى :

1- السياسات التنموية المتبعة سابقا ،[2] حيث لم تراعي خصوصيات كل منطقة فقد كانت شاملة
2- الممارسات غير المقبولة التي تستنزف المال على حساب المناطق المعزولة .[3]
3- افتقاد السلطات المحلية المنتخبة الى صلاحيات تجعل منها اداة فعلية للتنمية مع وجود تراكمات وتعقيدات متشابكة منذ عقود
4- تغييب الارادة الشعبية التي تجعل من متقلد المسؤوليات ذو استحقاق انتخابي بمقاييس الرضا العام للمواطنين .
5- عدم خضوع المسؤول الى التقييم الشعبي والحساب الانتخابي .[4]

[1] عبد الحميد عثماني ،مناطق الظل ... اين الخلل ؟، الشروق ،07-02-2021
[2] اسماء ع ، دليبة... اسباب اتساع رقعة مناطق الظل راجع الى السياسات التنموية سابقا ، النهار الوطني ،20-12-2020.
[3] اسماء ع ، مرجع سابق .
[4] عبد المجيد عثماني ، مرجع سابق

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من هذا الفصل أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطان الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وهي ضرورية الانتقال المجتمعات المختلفة والنامية إلى مجتمعات مقدمة تحقق أهداف سكانها في العيش الكريم .

الفصل الثاني :

الجماعات المحلية

وتنمية مناطق الظل

الفصل الثاني : الجماعات المحلية وتنمية مناطق الظل

المبحث الاول : واقع التنمية المحلية في الولاية

المطلب الاول : تعريف الولاية

المطلب الثاني : هيئات الولاية

المطلب الثالث : الدور التنموي للولاية في ظل قانون (07/12)

المبحث الثاني : واقع التنمية المحلية في البلدية

المطلب الأول : تعريف البلدية

المطلب الثاني : هيئات البلدية

المطلب الثالث : مظاهر الدور التنموي للبلدية في ظل قانون (10/11)

المبحث الثالث : واقع التنمية في مناطق الظل

المطلب الاول: خصائص مناطق الظل في الجزائر

المطلب الثاني :المشاريع التنموية بمناطق الظل في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي(2020-2024)

المطلب الثالث :التنمية في مناطق الظل الحدودية في الجزائر

الفصل الثاني : الجماعات المحلية وتنمية مناطق الظل.

تمهيد:

تعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية والولاية بصفة خاصة هيئات لا مركزية للدولة، فهما المخولان لتلبية حاجيات السكان، والنجاح الجماعات المحلية في التنمية المحلية مما قانون الجماعات المحلية لكي يخدم هذا الجانب وتعزيز دور كل من الولاية والبلدية باعتبارهما الجهازان المسؤولان عن إدارة الشؤون المحلية خاصة في تنفيذ المشاريع التنموية

ورغم كل هذا الاهتمام من طرف المشرع الجزائري في قانوني البلدية والولاية وتحديد دورهما في التنمية المحلية إلا أنه ظهرت فجوات واسعة بين مناطق الوطن حتى صارت فرض التنمية متباعدة مما اضطر إلى الزحف السكاني من الريف إلى المدينة وتركزهم في المدن الكبرى تتح عن ذلك مناطق محرومة تعاني ظروف اجتماعية صعبة على مستوى التعليم والسكن والتشغيل والخدمات.

وهي ما أطلق عليها رئيس الجمهورية بمصطلح مناطق الظل، وقد خصصت لها برامج تنموية لإنعاش التنمية فيها.

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في الولاية .

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الولاية تعريفها في القانون الجزائري إلى هيئاتها وصلاحياتها كما سأدرس كل من المجلس الشعبي الولائي والوالي وبعدها سوف بين دور الولاية في التنمية وهل استطاعت الولاية تحقيق التنمية المحلية بكل مالها من صلاحيات.

المطلب الأول : تعريف الولاية .

أ ـ تعريف الولاية:

الولاية كما عرفها قانون رقم 07/ 12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 في مادته الأولى "أنها الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية الخدمة المالية، كم أنها الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين[1].

والمادة 9 من القانون نصت على أن للولاية اسم وإقليم ومقر رئيسي، يحدد الاسم والمقر الرئيسي للولاية بموجب مرسوم رئاسي، يتطابق لإقليم الولاية مع إقليم البلديات التي تتكون منها[2].

ب ـ إنشاء الولاية:

تمر عملية إنشاء الولاية عبر ثلاث مراحل وهي:

1ـ مرحلة التقرير: يتم فيها اتخاذ القرار .

2ـ مرحلة التحضير: يتم فيها إعداد الرسائل القانونية والمادية والبشرية والإدارية لتنفيذ قرار إنشاء الولاية.

---

[1]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 12.
[2]- المادة 09 من القانون (07/12) مرجع سابق.

3- مرحلة التنفيذ: تأتي مرحلة التنفيذ والتطبيق الفعلي إذ يجب أن تكون هناك متابعة ورقابة مستمرة حتى يتم تحقيق أهداف الولاية[1].

المطلب الثاني: هيئات الولاية :

تنص المادة الثانية من قانون الولاية على أن الولاية هيئتان هما:

ـ المجلس الشعبي الولائي .

ـ الوالي .

أ ـ المجلس الشعبي الولائي :

للولاية مجلس شعبي منتخب عن طريق الاقتراع العام وهو هيئة المداولة في الولاية[2]، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره، ويمارس المجلس الشعبي الولائي دوره في شكل اقتراحات يتلقاها الوالي بصفته ممثل الدولة ويقوم بإبداء بالآراء حول كيفية التنفيذ[3].

يتكون المجلس الشعبي الولائي من مجموعة منتخبين من طرف سكان إقليم الولاية عن طريق الاقتراع من مجموعة مرشحين للأحزاب وكذا المترشحين الأحرار[4]، يجتمع المجلس الشعبي الولائي ويكون تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنا قصد انتخاب رئيس وذلك خلال ثمانية أيام التي تلي إعلان نتائج الانتخابات[5]، إذ ينتخب رئيس المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه ويكون رئيس للمجلس من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وفي حال عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد يمكن للقائمين الحائزين على 35% على الأقل من مقاعد تقديم مرشح لرئاسة المجلس، وفي حالة عدم حصول أي قائمة على 35 على الأقل من المقاعد يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها

[1]- يمينة طالبي، الدور التنموي للجماعات المحلية، دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، سعيدة، جامعة الطاهر مولاي، 2015- 016، ص 81.

[2]- المادة 12من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 12، ص 10.

[3]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بقانون الولاية.

[4]- أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص 316.

[5]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بقانون بالولاية .

ويكون الانتخاب سريا ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي الولائي المرشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات[1].

المادة 77 تنص على أن يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجال:

- الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- السياحة .
- التربية والتعليم العالي والتكوين.
- الشباب والرياضة والتشغيل.
- السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية.
- الفلاحة والري والغابات.
- التجارة والأسعار والنقل.
- الهياكل القاعدية والاقتصادية .
- التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيتها.
- الركن الثقافي والمادي وغير المادي والتاريخي .
- حماية البيئة .
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- ترقية المؤهلات النوعية المحلية[2].

[1]- المادة 62 من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية .
[2]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بقانون بالولاية .

وإذ يقوم المجلس الشعبي الولائي بتقديم مساعدات للبلديات في إطار التكامل وانسجام الأعمال التي ينبغي القيام بها[1].

صلاحياته:

حدد القانون الشؤون التي تدخل ضمن صلاحيات المجلس الشعبي الولائي ووسع مجالات تدخله ليشتمل عديد القطاعات والتي يراد منها تنمية شاملة للأقاليم المحلية وتحسين الخدمة العمومية وترقية مختلف المرافق المحلية وحمايتها ومن بين المجالات التي يتداول فيها المجلس الشعبي الولائي هي:

- السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية.
- التنمية الاقتصادية.
- الفلاحة والري.
- الهياكل القاعدية والاقتصادية.
- تجهيزات التربية والتكوين المهني .
- النشاط الاجتماعي والثقافي.

ب - الوالي:

الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة[2].

ويلعب الوالي دور كبير على مستوى الولاية فهو ممثل الدولة وهو يقوم بمختلف المهام المنوطة به خاصة بتمثيله لكل الوزراء فهو يمثل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية ويؤدي باسمها كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية باعتبار الجماعات المحلية منبر هام للمجتمع المحلي والدولة فهو مسؤول

[1]- المادة 74 من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية .
[2]- المادة 110 من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.

بشكل مباشر أمام وزير الداخلية وبالتالي له دور مهم في نجاح وسير الهيئات المحلية في البلاد[1].

صلاحيات الوالي:

إن صلاحيات الوالي كثيرة ومتنوعة إذ يتمتع الوالي بوضعية قانونية مركبة ومتميزة وصلاحياته لا تتضمن قانون الولاية فقط بل هناك قانون البلدية وقوانين أخرى، فإلى جانب أنه ممثل للدولة المركزية وكذا فهو الرئيس الإداري للولاية[2]

1- صلاحيات الوالي باعتباره ممثلا للدولة:

إذ نصت المادة 110 من قانون الولاية على أن الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية فهو ينشط ويراقب نشاط المصالح غير المركزية للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية غير أنه يستثني من:

- العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية، والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي.
- وعاء الضرائب وتحصيلها.
- الرقابة المالية.
- إدارة الجمارك.
- مفتشية العمل.
- مفتشية الوظيفة العمومية.
- المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر لطبيعة وخصوصية إقليم الولاية.

[1]- نور الدين يقليل، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية- دراسة ميدانية بولاية المسيلة وباتنة- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية المسيلة، جامعة، محمد بوضياف، 2018- 2019، ص 84.

[2]- عمار بوضياف، التنظيم الغداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص 174.

وقد اتسعت هذه القطاعات لأنها تسيير وفق تعليمات السلطة المركزية ويحكمها هيكل تنظيمي موحد وطنيا[1].

ومن بين المهام المنصوص عليها في المادة 110 إذ يجوز على الصلاحيات التالية[2]:

- يسهر على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم .

- يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وعلى احترام رموز الدولة وشعاراتها على مستوى إقليم الولاية.

- مسؤول على المحافظة على النظام العام والأمن والسلامة السكنية والعمومية

- يسهر على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية وتنفيذها.

- يحافظ على أرشيف الدولة والولاية والبلديات.

- الوالي هو الأمر بالصرف لميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح تنمية الولاية.

2- صلاحيات الوالي باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي:

فهو يقوم بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وهذا ما نصت عليه المادة 102 وكذا المادة 124 من قانون الولاية، يقوم الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها[3]، ويقوم بتقديم تقرير في كل دورة يتضمن تنفيذ مداولة المجلس الشعبي الولائي كما يزود المجلس بكافة الوثائق والمعلومات لحسن سير أعماله ودوراته وسهر على إشهار مداولات المجلس ويوجه التعليمات لمختلف المصالح بغرض تنفيذ ما تداول حول المجلس[4].

[1]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.
[2]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 174.
[3]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية .
[4]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.

3- صلاحيات الوالي باعتباره ممثلا للولاية:

يجوز الوالي صلاحيات عديدة باعتباره ممثلا للدولة واهمها:

- يقدم عند افتتاح كل دورة عادية عن تنفيذ المداولات المتخذة خلال الدورات السابقة ويطلع المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاطات القطاعات غير الممركزة بالولاية .

- يطلع الوالي بانتظام رئيس المجلس الشعبي الولائي خلال الفترات الفاضلة بين دورات المجلس على مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي.

- تمثيل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية.

- تمثيل الولاية أمام القضاء.

- بعد مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها.

- يسهر على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ومراقبة نشاطاتها .

- يقدم الوالي أمام المجلس الشعبي الولائي بيانا سنويا نشاطات الولاية يتبع بمناقشة ويمكن أن تنتج عن ذلك توصيات يتم إرسالها إلى الوزير المكلف بالداخلية وإلى القطاعات المعنية[1].

المطلب الثالث: الدور التنموي للولاية في ظل قانون (12/ 07)

من خلال قانون الولاية (12/ 07) فإن لها مجموعة صلاحيات في مجال تحقيق التنمية المحلية ومنها:

[1]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية .

1- في مجال التنمية الاقتصادية:

تتولى الجماعات المحلية ومنها الولاية عدة وظائف اقتصادية وذلك من أجل الإنعاش الاقتصادي المحلي وضمان تنمية اقتصادية واتخاذ كل إجراء يهدف إلى تنمية الولاية وتشجيع وترقية الاستثمار في شتى المجالات[1].

إذ يقوم المجلس الولائي في المجال الاقتصادي على:

- يصادف على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية .
- يتخذ كافة الإجراءات التي من شانها تنمية الولاية .
- تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج الإسكان[2].

كما يمارس المجلس صلاحيات تقليدية تتمثل في التصويت على الميزانية وغدارة أملاك الولاية والصفقات وتقوم كذلك بالمصادقة على إنشاء المؤسسات العمومية الولائية فالمادة 80 من القانون 12/ 07 تنص على أن "يعد المجلس الشعبي الولائي مخطط للتنمية على المدى المتوسط بين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية كما يناقش المجلس الولائي مخطط التنمية ويبدي اقتراحات بشأنه[3].

وتقوم الولاية عن طريق هيئاتها في النشاط الاقتصادي بما يلي:

- تشجيع الاستثمار الوطني في نطاق الولاية.
- القيام بكل الأعمال التي من شأنها تحقيق تنمية محلية في الولاية.

---

[1]- محمد علي، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجديد، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2001- 2002، ص 136.

[2]- حاج أعمر أمحند، معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها 2010/ 2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014/ 2015، ص 31.

[3]- المادة 80 من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، مرجع سابق.

ـ استغلال وتسيير ومراقبة كل المؤسسات التي تدخل في نطاق إقليمها[1].

2ـ الفلاحة والري:

إذ تنص المادة 84 من القانون 07/12 على حماية وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي كما يشجع أعمال الوقاية من الكوارث الطبيعية، فهو يتخذ كل الإجراءات الهادفة إلى إنجاز تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه[2].

ومن بين صلاحياته في المجال الفلاحي نجد:

ـ القيام بالأنشطة التي تساعد على استثمار الأراضي الزراعية وحماية التربة وإصلاحها .

ـ مكافحة أخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

ـ تنمية وتربية الحيوانات وتحسين المراعي وتوفير الأعلاف للمواشي.

3ـ الهياكل القاعدية الاقتصادية: وتتمثل في:

ـ تنمية المنشآت الأساسية الخاصة بالولاية والمتعلقة بالطرق والموانئ .

ـ تطوير السكن الحضري والفردي، وتسيير جميع العقارات تحت حيازة الولاية .

ـ إنشاء المناطق الكبرى للسكن وتشجيع إنشاء التعاونيات العقارية وتنظيمها.

ـ إنشاء وإنجاز عمليات البناء والتجهيز أو الاستثمار في الولاية[3].

4ـ تجهيزات التربية والتكوين:

من خلال المادة 74 من القانون 12- 07 يتضح لنا أن اختصاص المجلس الشعبي الولائي في مجال التربية والتكوين المهني وهي:

---

[1]- أنس قاسم جعفر، أسس التنظيم الغداري والغدارة المحلية في الجزائر، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1978، ص 53.
[2]- المادة 84 من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.
[3]- أنس قاسم جعفر، مرجع سابق، ص 56.

ـ إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني.

ـ التكفل بصيانتها والمحافظة عليها.

ـ تحديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها[1]

5- النشاط الاجتماعي والثقافي :

سعى المشرع بتوكيل الولاية مهام ترقية وتطوير الخدمات الاجتماعية للمجتمع المحلي وتتجلى فيما يلي:

1- مجال التشغيل:

حيث يشجع ويساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين في المناطق المراد ترقيتها[2]

2- مجال الصحة:

إن حفظ الصحة العمومية من أهم أولويات الحياة الاجتماعية، حيث لكل مواطن الحق في العلاج والوقاية من الأمراض والأوبئة، وبرامج التنمية المحلية في هذا المجال تدخل ضمن اختصاصات الولاية وتهدف إلى:

ـ خلق ديناميكية ومرونة في تأمين الوقاية.

ـ حماية المجال الإقليمي المحلي من الأمراض والأوبئة.

ـ تحقيق التكامل بين المخططات الوطنية.

ـ تحسين الأنظمة الصحية التي تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي.

ـ حماية الفئات المحرومة ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة[1].

---

[1]- المادة 74 من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية .
[2]- المادة 75 من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية .

3- الثقافة والرياضة:

وفي المادة 79 بينت أن المجلس الشعبي الولائي يسعى إلى بناء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات أو أي جهاز آخر أو جمعية مكلفة بترقية هذه النشاطات ويقدم المساعدة للمساهمة في برامج الأنشطة الرياضية والثقافية للشباب، ويطور كل عمل يخص مجال ترقية التراث الثقافي ويتخذ كل إجراء ضروري للمحافظة عليه[2].

كذلك المادة 81 تنص على أن المجلس الولائي يساهم في استغلال القدرات السياحية والتشجيع على الاستثمار في هذا المجال.

4- السكن:

يدعم المجلس الشعبي الولائي البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية إذ يقوم:

- يقدم خصوصا مساهمات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقار طبقا للتشريع المعلوم به.

- تشجيع تنمية الحركة التعاونية في ميدان السكن .

- يبادر في ترقية برامج المخصص للإيجار.

- يشارك في عمليات الإصلاح والتشاور مع البلديات[3] :

كذلك تعمل الولاية بالتنسيق مع البلديات في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته[4].

---

[1]- حاج أعمر أمحند، مرجع سابق، ص 35.

[2]- المادة 79 من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية .

[3]- المادة 82 من القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية .

[4]- رؤوف هو شأن، حكومته التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية بومرداس مذكرة لنيل شهادة الدكتور في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017 2018، ص 141.

المبحث: واقع التنمية المحلية في البلدية:

سوف أدرس في هذا المبحث البلدية تعريفها في القانون الجزائري وكذا هيئاتها وصلاحيتها وأتطرق إلى دور البلدية في التنمية في ظل قانون البلدية وكل المشاريع التنموية للنهوض بها .

المطلب الأول: تعريف البلدية:

البلدية تعتبر القاعدة الأساسية اللامركزية الإدارية، وقد عرفها القانون الجزائري المعدل لعام 1996 في مادته 16 على أنها الجماعة الإقليمية للدولة والجماعية القاعدية[1].

وقد عرفتها المادة الأولى من قانون البلدية 11/ 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[2]، والبلدية هي قاعدة اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار المشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[3]، فالبلدية تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديموقراطية المحلية.

للبلدية إقليم جغرافي معين وله حدود معينة ومساحة معينة يحتوي على عدد معين من السكان، ويختلف من منطقة إلى أخرى وللتميز بين البلديات لا بد أن يكون لها اسم يختار لها تبعا للتنظيمات.

والمادة 6 من قانون 10/ 11 للبلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي.

[1]- المادة رقم 16 ،من القانون المتعلق بالبلدية
[2]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالبلدية
[3]- القانون رقم 12/ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالبلدية

المطلب الثاني: هيئات البلدية .

تنص المادة 15 من القانون أن الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية في الجزائر يتشكل من هيئتين، هيئة المداولة وتتمثل في المجلس الشعبي، وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي[1] وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية سلطة المجلس الشعبي البلدي.

أ- المجلس الشعبي البلدي:

وهو الجهاز المنتخب الذي تميل الإدارة الرئيسية للبلدية وينتخب وفق للمادة 65 من قانون الانتخابات 01/ 12 المؤرخ في 12/ 01/ 2012 لمدة 5 سنوات[2]، بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة، وقد أولى المشرع الجزائري أهمية كبيرة الشعبي البلدي وهذا منذ صدور أول قانون للبلدية 1967[3].

ويشرف على إدارة شؤون البلدية المختلفة فهو جهاز مداولة[4]، ويجتمع في دورة عادية كل شهرين كما يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية[5].

ويتشكل المجلس من عدة أعضاء منتخبين فهم الناجحين من القوائم المترشحة بحيث يتم نحاح عدد من أعضاء القائمة تناسبا مع عدد الأصوات التي تحصلت عليها وذلك بموجب الاقتراع العام السري المباشر وذلك لمدة 5 سنوات، كما يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه خاصة فيما يتعلق بـ[6]:

- الاقتصاد والمالية والاستثمار.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.

---

[1]- المادة 15 من قانون (11/10) من قانون المتعلق بالبلدية.
[2]- المادة 65 من قانون الانتخابات 01/ 12 المؤرخ 12/ 2012/01 الجريدة الرسمية .
[3]- لطيفة عشاب، النظام القانوني للبلدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، ورقلة د، جامعة قاصدي مرباح، 2014، ص 18.
[4]- عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائرين النظرية والتطبيق، ص 199.
[5]-القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية.
[6]- نور الدين بقليل، المرجع السابق، ص 73.

ـ تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.

ـ الري والفلاحة والصيد البحري.

ـ الشؤون الاجتماعية والرياضة والشباب.

وذلك لإيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تواجه المواطنين في مختلف الظروف ويمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يشكل من بين أعضائه لجنة لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه وهو ما نصت عليه المادة 33 من قانون البلدية (11/ 10)[1].

صلاحياته:

إذ يشكل المجلس الشعبي البلدي إطار التعبير عن الديمقراطية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية[2]:

ومن بين صلاحيات المجلس الشعبي البلدي التي يمارسها وذلك من أجل تحقيق تقدم في الإقليم نجد:

1- التهيئة والتنمية: ويمارس المجلس الصلاحيات التالية:

ـ يعد المجلس برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدتة ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونيا، في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكدا المخططات التوجيهية القطاعية.

ـ يشارك المجلس في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها.

ـ يسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء.

ـ يبادر بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططاتها السنوية وكذا تشجيع الاستثمار وترقيته[1]

[1]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[2]- المادة 103 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.

2- التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

إذ يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول وخاصة المتعلقة بالتشريعات العقارية ويقوم بـ :

- التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها.

- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.

- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية[2]

3- في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة:

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها وكذا إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ.

- اتخاذ عند الاقتصاد كل التدابير الموجهة لترقية دور الطفولة والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.

- المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.

- تقديم مساعداتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والتسلية.

- اتخاذ تدابير ترمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.

- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب شغل.

---

[1]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[2]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.

ـ المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة[1].

4ـ النظافة وحفظ الصحة وطرقات البلدية:

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية على احترام التشريع المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولا سيما في مجالات:

ـ توزيع المياه الصالحة للشرب.

ـ صرف المياه المستعملة ومعالجتها .

ـ جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.

ـ مكافحة نواقل الأمراض المنتقلة.

ـ الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور.

ـ صيانة طرقات البلدية.

ـ إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها[2].

ب ـ رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة التنفيذية للبلدية وينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الانتخابية طيقا لأحكام القانون، إذ يمارس سلطات باسم الجماعة الإقليمية التي يمثلها وباسم الدولة[3].

ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات يعلن رئيسا المرشح الأصغر سنا[4]

[1]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[2]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[3]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[4]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.

ويسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي ويطلعه على ذلك، فهو الأمر بالصرف.

صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

إن تمثيل رئيس المجلس الشعبي البلدي ممزوج فهو يمثل الدولة عندما يمارس اختصاصات مكفولة لها، ويمثل البلدية التي يرأسها عندما يمارس اختصاصات تعود لها.

1- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل الدولة:

يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي الضامن لتواجد الدولة على مستوى اللإقليم الذي يترأسه ومن بين صلاحياته:

- لرئيس المجلس صفة ضابط الحالة المدنية،ويجوز له تحت مسؤوليته أن يفوض إلى عون بلدي أو أعوان عديدين قائمين بالوظائف الدائمة المهام، التي يمارسها كضابط للحالة المدنية[1].

- لرئيس المجلس صفة ضابط الشرطة القضائية في دائرة البلدية التي تتبعه فحسب، ولا يجوز له بأي حال من الأحوال أن ينتقل إلى دوائر بلديات أخرى مجاورة لتلك التي يباشر مهامه فيها لمتابعة تحرياته[2].

- لرئيس المجلس صفة ضابط الشرطة الإدارية، يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي بالمحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص وممتلكاتهم وفي كل الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص، كما يكلف بضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية، والسهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز ثورة التحرير الوطني، ملزم بالسهر على احترام المقاييس والتعليمات بشأن العقار والسكن، والتعمير وحماية التراث المعماري[3].

---

[1]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[2]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، مرجع سابق، المادة 86.
[3]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، مرجع سابق، المادة 92.

ـ يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت إشراف الوالي بتبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية والسهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية والوقاية والتدخل في مجال الإسعاف[1].

ـ يأمر بتفعيل المخطط البلدي لتنظيم الإسعافات في حالة حدوث كارة طبيعية أو تكنولوجية[2].

2ـ صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل للبلدية:

يتولى تمثيل البلدية في جميع التظاهرات الرسمية وكذا رئاسته لمجلس الشعبي فهو من يتولى إعداد مشروع جدول أعمال دورات المجلس الشعبي البلدي، وتنفيذ ميزانية البلدية ويتابع تطور المالية ويتخذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية فهو الأمر بالصرف في البلدية.

ـ ويبرم العقود المختلفة باسم البلدية ويقبل الهدايا طبقا للتشريع الجاري العمل به.

ـ كما يبرم المناقصات والمزايدات طبقا للتشريع والتنظيم ويتولى مراقبة حسن تنفيذها.

ـ يمارس حق التقاضي باسم البلدية ولحسابها.

ـ يتولى المحافظة على أرشيف البلدية وحقوقها العقارية المنقولة.

ـ توظيف عمالها والسهر على صيانة محفوظاتها.

ـ يسهر على حسن سير المؤسسات الإدارية بالبلدية[3].

جـ ـ الأمين العام للبلدية:

أهم ما جاء في قانون البلدية والذي أدخل ضمن الأجهزة المسيرة للبلدية شخصية الأمين العام وهذا ما جاء في المادة 15 من قانون البلدية، تتوفر البلدية على:

---

[1]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، مرجع سابق، المادة 94.
[2]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، مرجع سابق المادة 88.
[3]- عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص 220.

ـ هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي.

ـ هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي

ـ إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي[1].

يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس البلدية ما يلي:

ـ ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.

ـ تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية البلدية.

ـ ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط سير المستخدمين.

ـ إعداد محضر تسليم واستلام المهام والمنصوص عليه في القانون[2].

المطلب الثالث: مظاهر الدور التنموي في القانون (11/ 10) للبلدية:

لقد حدد القانون 11/ 10 بصورة واضحة مجال نشاط في تجسيد التنمية المحلية على المستوى البلدي ومن بين صلاحيات الهيئات المحلية التي أقرها القانون (11/ 10) نجد:

1- تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط:

إذ تتولى البلدية إعداد خططها التنموية إما قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو متوسطة أو طويلة ذلك وفق للعهدة الانتخابية يصادق عليها المجلس الشعبي البلدي وتعمل على التنفيذ في إطار الصلاحيات المستندة لها بالتنسيق مع مخطط الولاية وأهداف المخططات الوطنية[3].

[1]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، مرجع سابق، المادة 15.
[2]- القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، مرجع سابق، المادة 129.
[3]- عتيقة جديدي، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر ، بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012 2013، ص 137.

كما تشارك البلدية في إجراءات التهيئة العمرانية بموجب الآراء التي يبديها شبان المشاريع القطاعية المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء[1].

كما تعمل البلدية على المراقبة الدائمة لمطابقة البناءات للشروط المحددة للقانون والتنظيمات المعمول بها، واشتراط موافقة المجلس والمحافظة على البنية والصحة.

وتنص المادة 116 من القانون 11- 10 على ضرورة حماية التراث المعماري والمواقع الطبيعية وحماية الأملاك العقارية والثقافية والحفاظ على الانسجام الهندسي[2].

2- المجال الاجتماعي:

تنص المادة 122 من قانون البلدية على أنها تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وفقا للخريطة الرسمية الوطنية وضمان صيانتها وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير النقل، وكذا إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج[3].

وقد حددت المواد من 113 إلى 120 من القانون 11/ 10 في ميدان السكن من خلال وضع ميكانيزمات وتقاليد قد تدفع إلى خلق ثقافة عقارية عمومية[4]، ومن هذه الصلاحيات:

ـ تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الأحياء وتنظيم نشاطها من أجل القيام بعملية حماية العقارات والأحياء السكنية.

ـ تسهيل عمل أصحاب المبادرات من خلال وضع تحت تصرفهم تعليمات والقواعد العمرانية.

ـ المساعدة على ترقية برامج السكن[5].

---

[1]- المادتين 109- 110 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، مرجع سابق.
[2]- المادة 116 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، مرجع سابق.
[3]- المادة 122 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية، مرجع سابق.
[4]- المواد من 113 إلى 120 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[5]- ليلى سحنون، دور البلدية في التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة حالة البلدية برهوم ولاية المسيلة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2018-2019، ص 18.

3- المجال المالي:

حددت المادة 180 من القانون 11/ 10 يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي إعداد مشروع الميزانية ويقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي إعداد مشروع الميزانية أمام المجلس للمصادقة عليها[1].

والمادة 181 نصت على أن يصوت الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها ويصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 يوليو من السنة الحالية التي تنفذ فيها[2].

نصت المادة 31 من قانون 11/ 10 على أن تتشكل لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه وخاصة تلك المتعلقة بـالاستثمار والمالية والاقتصاد [3].

أما المادة 109 من القانون (11/10) يخضع إقامة أي مشروع استثماري أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق لمجلس الشعبي البلدي لا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير على البيئة[4]

[1]- المادة 180 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[2]- المادة 181 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[3]- المادة 31 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.
[4]- المادة 109 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بقانون البلدية.

المبحث الثالث: واقع التنمية في مناطق الظل:

مناطق الظل هي تلك البلديات وآلاف القرى والأرياف خارج التصنيف والتي انتبه لها مؤخرا، وأدخلت ضمن برامج التنمية منها برامج الانتعاش الاقتصادي (2020-2024)، في هذا المبحث سوف أدرس خصائص مناطق الظل وكذا أسلط الضوء على برامج الانتعاش الاقتصادي لمناطق الظل وما يحتويه من برامج للنهوض بهذه المناطق وتنميتها كذلك واقع التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية بالجزائر.

المطلب الأول: خصائص مناطق الظل في الجزائر:

اهتمت الجزائر مؤخرا بهذه المناطق في محاولة إنقاذ بوادر التنمية لهذه المناطق، إذ خصصت الجزائر مجموعة 12489 مشروع جديد خاص بمناطق الظل وقيمة التمويل بها وصل إلى 18400 مليار سنتيم من شهر فيفري 2020، ثم عدد من مناطق الظل التي أحصيت مؤخرا بـ 15044 منطقة ظل على المستوى الوطني يقطنها أكثر من 08 ملايين نسمة[1].

حيث تعاني الأمراض والأوبئة وانتشار السلبيات والمناطق السوداء كالمستوى المتدني للمعيشة ونقص التكفل الصحي وسوء التغذية وانتشار الجريمة وغياب الأمن الفردي وبالتالي الأمن الجماعي والأمن الاجتماعي، ومن أهم التجليات تلك المشاكل نجد:

- عدم حكومة الإدارة المحلية في الجزائر.

- غياب فرص التنمية بسبب نقص الموارد الاقتصادية أو عدم استغلالها بصورة جيدة.

[1]- توفيق عطالله، زوليخة عطالله، تحديات الأمن الإنساني وآليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، العدد الخاص 1، 2021، ص 133.

ـ عزلة عن الحضارة والمدينة وعدم رضا المواطنين عن أداء المنتخبين.

ـ الكثافة السكانية والنمو الديمقراطي وغياب فرص العمل.

ـ انتشار التسرب المدرسي وعمالة الأطفال[1].

ـ انتشار الهجرة السرية وتحول الجزائر لدولة تجذب المهاجرين خاصة من الدول الإفريقية

ـ إهدار الطاقة المائية سبب عدم قابلية السدود لاحتواء الكميات الكبيرة من مياه الأمطار.

ـ استفعال التصحر وغزو الاسمنت على مناطق الفلاحية.

ـ انتشار تفشي التلوث بشيء برهيب، وغياب الأمن الصحي.

ـ السكن الهش وغير اللائق.

ـ انتشار الحرائق التي تقضي على الثروة الغابية[2].

المطلب الثاني: المشاريع التنموية بمناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

بعد لقاء رئيس الجمهورية مع الولاة وعرضه تقرير عن مناطق الظل، سارعت الحكومة وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بأخذ التدابير اللازمة لإحداث تنمية حقيقية وشاملة في هذه المناطق، وإعطائها النصيب من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024) الذي أقره رئيس الجمهورية وذلك بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة خارج قطاع المحروقات.

فقد كان مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي بمناطق الظل والمشاريع التنموية المبرمجة بها الإنجاز إلى غاية نهاية 2021[1].

---

[1]- توفيق عطالله، زوليخة عطالله، نفس المرجع، ص 133.
[2]- توفيق عطالله، زوليخة عطالله، المرجع السابق، ص 134.

ـ فإجمالي عدد مناطق الظل المحددة 13587 منطقة ظل.

ـ إجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية هي 327000 مشروع.

ـ السكان المعنيون 8.5 مليون أي حوالي 20% من مجموع السكان .

ـ الغلاف المالي اللازم 480.42 مليار.

ـ المشاريع التي تتوفر على التمويل 12841 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 188.42مليار.

ـ المشاريع التي لا تتوفر على التمويل 19859 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار وقد وزعت الأهداف حسب كل سنة.

ـ الهدف المتوخي في سنة 2020 هو إنجاز 8143 مشروع تنموي.

ـ الهدف المتوخي في سنة 2021 هو إنجاز مشروع تنموي[2].

ومن بين المشاريع التنموية بمناطق الظل حسب مختلف القطاعات التي تتوفر على التمويل والتي هي ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024) نذكر:[3]

القطاعات الفرعية	المشاريع التنموية الممولة	
التزود بمياه الشرب	2465	30.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	998	23.96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (فيفري 2011) حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، 2020، الجزائر. ص 52.

[2]- صابر بن معتوق، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) مجلة السياسة العالمية، العدد الخاص01، 2021، ص 294.

[3]- صابر معتوق، مرجع سابق، ص 295.

النقل العمومي	41	0.39
فك العزلة	3216	67.73
الإنارة العمومية	693	4.75
الصحة الجوارية	364	2.76
فضاءات الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمال	3	0.98
التغطية الأمنية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
المجموع	12841	188.42

لقد توجهت الجزائر نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى الوطن حيث سطرت إنجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024) أي بقيمة تمويل 188.42 مليار دينار جزائري إلى جانب ذلك فيه 19859 مشروع تنموي بمبلغ الحالي لا يتوفر على تمويل في الوقت الحالي 292 مليار دينار[1].

ومن الجدول نلاحظ أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد اهتم به أكثر، فقد احتل المرتبة الاولى بـ 3216 مشروع وهو ما يمثل نسبة 25.04% بمبلغ إنجاز قدره 67.73 مليار دينار[2].

حيث أن كل هذه المشاريع مست بصورة كبيرة تلك المناطق التي يعيش سكانها في حالة من التهميش وذلك في إطار تنمية مناطق الظل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية وأولاه الولاة أهمية كبيرة ومن بين المشاريع المنجزة في 2020 نجد 7276 مشروع منجز أي نسبة تعادل 89.35% من الأهداف المحددة لسنة

[1]- صابر معتوق، مرجع سابق، ص 295.
[2]- صابر معتوق، مرجع سابق، ص 296.

2020، والمشاريع الجارية 2914 مشروعا منها 1268 مشروعا بنسبة إنجاز تزيد عن 50%، ومشاريع لم تنطلق بعد 2651 مشروع محل إجراءات إدارية[1]

وسمحت المشاريع المنجزة بتحقيق :

- ربط 173489 أسرة بشبكة الصرف الصحي.

- إنجاز 375 قسما وإعادة تأهيل 298 مدرسة.

- إنجاز 1323كلم من الطرق وتأجير 515 حافلة مدرسة.

- توصيل 33124 منزلا بالطاقة الكهربائية، توصيل 48252 أسرة بالغاز الطبيعي.

المطلب الثالث: التنمية في مناطق الظل الحدودية للجزائر:

أ ـ مفهوم المناطق الحدودية:

هي تلك الواقعة في الخط الفاصل بين إقليم الدولة وأقاليم مجاورة لها، حيث تمارس الدولة سيادتها التامة عليها[2].

وهي المنطقة المتلازمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهر الخلفي لخط الحدود والتعارف عليه بين الدول[3].

والمناطق الحدودية تمثل أهمية بالغة بالنسبة للدولة مما يستوجب توفير آليات واستراتيجيات لأجل حياة اقتصادية واجتماعية ملائمة فيها، وهذه المناطق الحدودية في الجزائر نجدها تشمل عدة ولايات وبلديات ومناطق تبلغ في مجملها 12 ولاية حدودية يفوق طول شريطها الحدودي 6500كلم مربع، تمتد من ولاية الطارف أقصى الشمال الشرقي

[1]- صابر معتوق، مرجع سابق، ص 296.

[2]- رفيق بن مرسلي، إبراهيم بو ناصر، التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية، بين متطلبات التنمية المحلية ورهان الأمن المجتمعي، مجلة السياسة العالمية، العدد الخاص 01، 2021، ص 172.

[3]- بلقاسم ميموني، بوجمعة لهبيل، واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر، مجلة السياسة العالمية، العدد الخاص 01، 2021، ص 156.

إلى ولاية تلمسان غربا بمرور بولاية سوق أهراس، تبسة، ورقلة، إليزي، تمنراست، أدرار، تندوف، بشار، النعامة[1] .

إذ ما يلاحظ عليها أنها تتميز بانخفاض ما في معدل الكثافة السكانية وخاصة الجنوبية منها وكذا مساحات شاسعة، وذلك للظروف الطبيعية الصعبة والخصائص الجغرافية وقلة المرافق الضرورية والهياكل القاعدية التعليمية والصحية، وكذا غياب البنية التحتية وافتقارها للمؤشرات الأساسية للتنمية[2].

بـ ـ واقع التنمية في المناطق الحدودية في الجزائر:

انتهجت الجزائر سياسات تنموية مختلفة اجتماعية واقتصادية وذلك لأجل تنمية المناطق الحدودية التي تتميز بمعاناة سكانها من الفقر ذلك أنها تعاني عزلة وتأخر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتراكم بعض الأسباب والتي جعلت مشاريع التنمية صعبة منها:

ـ طول الحدود الجزائرية الذي يفوت 6500كلم.

ـ هجرة السكان سبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات .

ـ زحف الرمال.

ـ قلة عدد السكان ووجود تجمعات سكانية متفرقة.

ـ بنية تحتية ضعيفة.

ـ ضعف حجم المبادلات التجارية.

ـ اتساع المسافات والظروف الطبيعية القاسية .

[1]- رفيق بن مرسلي، إبراهيم بو ناصر، مرجع سابق، ص 173.
[2]- رفيق بن مرسلي، إبراهيم بو ناصر، نفس المرجع، ص 173.

ـ عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في تلك المناطق[1].

البنية التحتية للمناطق المحدودة:

إن من أهم مقومات التنمية هي الاهتمام بمشاريع البنية التحتية لأنها تساعد في جذب الاستثمار والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تشمل أغلب الولايات الحدودية على عدد من المطارات وذلك لفك العزلة، ونلاحظ ضعف تغطية شبكة الطرقات للمساحة الكبيرة الجنوبية، فولاية تمنراست ذات المساحة الشاسعة نجد التغطية فيها ضعيفة، كذلك نوعية الطريق وجودتها إذ تكثر فيها الحوادث خاصة في الظروف الطبيعية القاسية (زوابع رملية تغطي الطرق)[2].

التعليم في الولايات الحدودية:

فالتعليم أساس التنمية البشرية والتي تعد من أهم مقومات التنمية الشاملة المستدامة، فالعنصر البشري المؤهل هم من يستطيع النهوض باقتصاديات الدولة والولايات الحدودية الجنوبية خاصة يعيش سكانها في ترحال وبعض السكان يعيشون بعيدين عن التجمعات السكانية مما يعيق التحاقهم بالمدارس، وكذا التحاق الأساتذة رغم الامتيازات المقدمة لهم، مما انعكس على النتائج في الامتحانات فهي في أغلبها تحتل مراكز متوسطة غلى ضعيفة[3].

لذلك وجب الاهتمام بجودة التعليم لأنه أساس النمو الاقتصادي فتوفير مقومات جيدة للتعليم بمختلف الأطوار يساهم في التنمية.

[1]- حميدة دريادي ، استراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر، بين التحديات والمقومات، مجلة السياسة العالمية، العدد ،الخاص، 01، 2021، ص 335.
[2]- حميدة دريادي، نفس المرجع ، ص 335.
[3]- حميدة دريادي، مرجع سابق ذكره، ص 335.

الصحة في الولايات الحدودية:

تعتبر الصحة من أهم مقومات تحقيق التنمية، فالمجتمع الصحي والسليم يكون قابلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وتعتبر الهياكل الصحية المتوفرة من أهم مقومات المحافظة على الصحة.

والولايات الجنوبية تشهد نقصا في الهياكل الصحية حيث ينعدم وجود أطباء مختصين في تخصصات مهمة كطب الأطفال وهو ما يحتاجه السكان، ويتوجه السكان لبعض الأطباء العامين أو إلى خارج الولاية للعلاج وذلك لتمركز الأطباء في الولايات الساحلية رغم إقرار الحكومة بإلزامية الخدمة المدنية، التي تلزم الطبيب العمل في إحدى المناطق لمدة تتراوح بين السنة إلى السنتين.

كذلك غياب المستشفيات الجامعية مما يعيق تطوير الصحة في هذه الولايات فرغم فتح تخصص الطب على مستوى جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة إلا أنها تفتقر إلى توفر مستشفى جامعي لأسباب عديدة منها غياب العقار المناسب رغم كبر مساحة الولاية مما أدى بطلبة الطب إلى التوجه إلى ولايات أخرى لإكمال تعليمهم[1].

المشاريع الاقتصادية في الولايات الجنوبية:

يشكل الاستثمار أهمية ذلك أنه من شأنه ان يوفر مناصب شغل لأبناء تلك المنطقة ويساهم في التنمية ويجذب العنصر البشري من خارج المنطقة.

تصدر ولاية ورقلة فيما يتعلق بعدد المشاريع الاستثمارية المصرح عنها أو من حيث مبالغ هذه الاستثمارات، وولاية تندوف أقل هذه المناطق من حيث عدد وقسمة المشاريع الاستثمارية، لكن حصص هذه المناطق ضئيلة من المشاريع الاستثمارية فهي لا تتجاوز 15% على الرغم من توفرها على إمكانيات مختلفة سواء في السياحة والفلاحة والصناعة

[1]- حميدة دريادي، نفس المرجع، ص 336.

وكذا الموارد الطبيعية، فالمشاريع تصل إلى المستويات المطلوبة للتنمية رغم كل الامتيازات الممنوحة للاستثمار في هذه الولايات[1]

السياحة في الولايات الحدودية:

تعد لولايات الحدودية الجنوبية قبلة للسياح لما لها من آثار ومناظر جميلة إذ تزخر بمعالم سياحية خاصة الهوقار، لكن يواجه قطاع السياحة في هذه المناطق العديد من الصعوبات التي أضعفت قطاع السياحة وعرقلت تطوره نجد:

ـ ضعف الهياكل القاعدية سواء تعلق الأمر بالهياكل السياحية أو الهياكل الخاصة بالمرفق العام.

ـ ضعف قدرات الإيواء والإطعام السياحي على المستويين الكمي والكيفي تدني جودة الخدمات السياحية.

ـ تردد القطاع الخاص للاستثمار في السياحة ويرجع ذلك إلى الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر، وكذا الإجراءات البيروقراطية في التسيير وتنفير المستثمرين[2].

[1]- حميدة دريادي، مرجع سابق، ص 337.
[2]- عز الدين بن عمراوي، مرجع سابق، ص 275.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل نخلص أن الجزائر حاولت تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين ظروف معيشة مواطنيها وذلك من خلال تنمية سطرتها خلال فترات معينة، فبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)، كان الهدف منه هو تنمية ما أصلح عليه مناطق الظل.

حيث برمج لهذه المناطق 12841 مشروع تنموي يتوفر على تمويل قيمة 188.42 مليار دينار جزائري.

فقد أولى رئيس الجمهورية اهتماما كبيرا لتنمية هذه المناطق وقد عين له مستشار لدى رئيس الجمهورية يمسك بالملف ويعمل على إزالة المناطق التي تشكل مؤشرا على عدم التوازن في التنمية.

الفصل الثالث:

رهانات التنمية المحلية في مناطق الظل.

الفصل الثالث: رهانات التنمية المحلية في مناطق الظل.

المبحث الأول: معيقات التنمية المحلية في مناطق الظل.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية للحدود الجزائرية.

المطلب الثاني: مشاكل معيقات إدارية وتنظيمية.

المطلب الثالث: التهديدات البيئية.

المبحث الثاني: حلول استراتيجية لنجاح التنمية في مناطق الظل.

المطلب الأول: حوكمة عملية التنمية المحلية لمناطق الظل.

المطلب الثاني: مقومات نجاح التنمية المحلية في مناطق الظل.

الفصل الثالث: رهانات التنمية المحلية في مناطق الظل.

تمهيد:

تقف الجزائر اليوم أمام تحد كبير وهو تنمية مناطق ظلت بعيد عن أنظار الغدارة المركزية يخص مناطق الظل خاصة وأنها تتميز بمساحتها الشاسعة وقلة سكانها إذ أنها سجلت تأخر ملحوظ في شتى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، ورغم كل المعوقات التي تعترضها إلا أن الجزائر تحاول من برامجها التنموية إلحاقها بالركب وجعلها مناطق تنموية خاصة ومع امتلاك هذه المناطق مقومات عديدة لو استغلتها الجزائر سوف تجعل منها تنموية كبرى.

المبحث الأول: معيقات التنمية المحلية في مناطق الظل.

في هذا المبحث سوف أتطرق إلى مختلف المشاكل والمعيقات التي تعترض تنمية مناطق الظل والمناطق الحدودية بشكل كبير لأن الاهتمام بهذه المناطق وإيجاد حلول لها سوف يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولأنها تحتل جزء كبير من الجزائر ومن بين المعيقات نجد معيقات إدارية، معيقات خاصة بالسياسات التنموية ضعف وإهمال من طرف البلديات والولايات الحدودية، مشاكل تنظيمية وكذا مشاكل وتهديدات أمنية تتعرض لها الجزائر وخاصة الحدود الإفريقية.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية للحدود الجزائرية .

1- الإرهاب :

تعاني المناطق الحدودية الجزائرية من مظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يتفرع نهائي مختلف دول المنطقة فهو يشكل أخطر التهديدات الأمنية في شمال أفريقيا، وكذا انتشار تنظيم داعش الإرهابي خاصة في عام 2015 في ليبيا، حيث كانت أعماله الإجرامية ضد أهداف داخل العمق الجزائري[1].

ويؤثر تواجد هذه التنظيمات في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي خاصة مع تعظم تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإتجار بالسلاح على دول الجوار وعلى الجزائر وأمنها[2].

2- الجريمة المنظمة:

إذ تعد من أخطر الطواهر العابرة للحدود ومما ساعد ذلك هو التطور الكبير للوسائل التكنولوجية ووسائل الاتصال وانتشار الأسواق العالمية وسهولة تنقل الأشخاص بين الدول مما ساعد من تزايد نشاط المنظمات الإجرامية[3].

---

[1]- عبد الرحمان غالم، التنمية المستدامة في المناطق الحدودية- دراسة حالة الجزائر، محلية السياسة العالمية، العدد الخاص 01، 2021، ص 99.
[2]- عبد الرحمان غالم، نفس المرجع، ص 99.
[3]- عبد الرحمان غالم، نفس المرجع، 100.

3- الهجرة غير الشرعية:

تعتبر هجرة الأفراد غير الشرعية ذات تهديد كبير للدول المستقلة خاصة مع شيوع المطالب مما يظهرهم إلى الانضمام إلى المنظمات الإجرامية بمختلف أنواعها وتعتبر أخطر التهديدات التي تواجه دول شمال أفريقيا ومنهج الجزائر[1]

المطلب الثاني: مشاكل إدارية وتنظيمية:

ومن بينها نجد:

1- ضعف السياسات التنموية:

وذلك في ظل غياب الاستغلال الأنسب للميزة التنافسية للمحيط التنموي لمناطق الظل الحدودية، حيث تم التركيز على بعض البلديات لتنميتها دون أخرى وهذا ما خلف الاتوازن بين المناطق الحضرية والريفية داخل إقليم كل ولاية حدودية[2].

2- ضعف الموارد المحلية:

إذ تعاني معظم المناطق الحدودية من ضعف تحصيل مواردها المحلية إذ أن أكثر من 50% من البلديات الموجودة في الحدود ولا تغطي مداخيلها المحلية وحجم احتياجات سكانها، فهي قاصرة على وضع برامج تنموية ومتابعة إنجازها وهذا يؤدي على التوجه نحو ميزانية الدولة لتسديد احتياجاتها، وخاصة أن قانون البلدية 11/ 10 لا يتنافى وقضية دعم الدولة لوحداتها المحلية بالأموال الكافية لإنجاز المشاريع على مستوى أقاليمها[3]

وكذا من أهم العوائق الإدارية نذكر:[4]

---

[1]- وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة المهاب رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص 148.

[2]- عبد الدين بن عمراوي، مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية، محلية السياسة العالمية، العدد الخاص، 01، 2021، ص 268.

[3]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 268.

[4]- خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 120.

ـ بيروقراطية التسيير: حيث نجد بطئ شديد في الإجراءات الإدارية وكثرة الوثائق الإدارية للحصول على رخصة إنجاز أو تنفيذ مشروع تنموي.

ـ التهرب من تحمل المسؤولية: حيث نجد أن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتوجيهم وتسهيل الإجراءات لهم.

ـ انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المسبقة لمختلف البرامج التنموية : إذ تقوم البلديات بإعداد البطاقات التقنية لجميع المشاكل المقترحة بطريقة متسرعة وغير مدروسة في وقت وجيز وذلك آخر كل سنة مباشرة بعد تلقيها لمراسلة مصالح الوصاية المكلفة بهذا الملف ويؤدي غلى عرقلة وتأخر تنفيذ المشاريع مما يترتب على ذلك من مشاكل أهمها:

ـ عدم الأخذ بعين الاعتبار مشاكل عدم توخر الوعاء العقاري لإقامة المشروع المبرمج.

ـ عدم التحكم في تحديد تكلفة المشروع.

ـ عدم تحديد عنوان العملية ومكانها وحجمها بدقة[1]

ـ عدم التحكم في أحكام وإجراءات قوانين الصفقات العمومية في تنفيذ المشاريع خاصة في:

ـ عملية الإشهار وفتح المجال الواسع للمنافسة.

ـ عدم وصف جميع الوثائق المرفقة والناقصة في ملفات العروض.

ـ عدم مراعاة الإجراءات الجديدة في قانون الصفقات العمومية.

ـ عدم احترام الآجال الخاصة بمراحل تنفيذ المشاريع والأشغال.

ـ عدم تسديد المستحقات في بالآجال المحددة في قانون الصفقات.

ـ حدوث خلافات ومنازعات مع مؤسسات الإنجاز.

ـ التأخر في أفعال العمليات التي تم إنجازها كليا لأسباب بيروقراطية[1].

[1]- رفيق بن مرسلي، إبراهيم بو ناصر، نفس المرجع، ص 173.

ـ ضعف مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المحلية: وذلك خاصة في بعض البلديات الحدودية باعتبارها كمؤسسات اقتصادية واجتماعية لهما من القدرات ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي[2].

ـ انتشار ظاهرة الفساد بجميع أشكاله:

وذلك بسبب غياب الرقابة الإدارية على صرف أموال المشاريع التنموية داخل أقاليم الولايات الحدودية وانتشار ظاهرة المحسوسية والوساطة في عديد من المعاملات الإدارية[3]، كل هذه تؤدي إلى عدم استكمال المشاريع التنموية في المناطق الحدودية خاصة في بعض البلديات التي تشهد غياب الرقابة الإدارية من قبل المسؤولين الإداريين.

المطلب الثالث: التهديدات البيئية: ومن بينها:

1ـ تلوث المياه:

إن تلوث هذا المورد المحبوب له آثار اقتصادية وكذا على الإنتاج الزراعي والحيواني وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، فالجزائر أمام تحدي تأمين المياه والاحتياجات المتزايدة إذ عليها منهاج سياسة تعتمد على تعبئة الموارد المائية والحفاظ عليه وترشيد استخدامه[4].

2ـ تلوث الهواء:

إن نشاط العقل يعتبر أحد المسببات في التلوث وذلك لانبعاث الغازات الملوثة للبيئة ومن أهم الملوثات أكسيد الآزوت، أكسيد الكربون، المكونات العضوية المتبخرة، والرصاص وغيرها من المواد الملوثة، ويرتبط حجم هذه الغازات بعدد العوامل والمعايير على رأسها تركيبته الخطيرة، فقطاع النقل هو المصدر الرئيسي لانبعاث الغازات الدفينة[5]

---

[1]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 270.
[2]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 270.
[3]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 270.
[4]- عبد الرحمان غلم، مرجع سابق، ص 101.
[5]- عبد الرحمان غالم، مرجع سابق، ص 101.

والمسبب الأول في تلوث الهواء كونه من أبرز مستهلكي الوقود الاحفوري وهو يساهم في مشكلة تغير المناخ والأمطار الحمضية واستنزاف الموارد الطاقوية، الضجيج وذلك نظرا لقدم المركبات وانخفاض كفاءتها ونوع الوقود المستخدم واتساع المدن الجزائرية والاختناقات المرورية والزيادة المستمرة في عدد المركبات[1].

3- تدهور الأراضي وتصحرها:

فالتصحر يؤثر على مستقبل الزراعة فهي تحول مساحات واسعة وعالية الانتاج إلى مساحات فقيرة بالحياة النباتية والحيوانية وهذا راجع إلى تعامل الإنسان الوحشي معها أو إلى التغيرات المناخية.

إن نسبة التصحر في الجزائر قدر بـ 82.7%أما نسبة المساحة المهددة بالتصحر فهي تقدر بـ 9.7%، وكذا المناطق السهلية التي تعاني من الاستغلال غير العقلاني خصوصا ظاهرة الرعي الجائر مما يؤدي إلى اختفاء عديد النباتات الرعوية[2].

فمشكلة التصحر تتطلب وعي كامل بأبعادها وطبيعة التركيبة الاجتماعية لسكان المناطق المتضررة حيث يؤدي الجهل بالنظام الاجتماعي والاقتصادي الرعوي إلى تفاقمها فهي تؤثر في الزراعة وتعرض مساحات واسعة للخطر.

4- النفايات:

إن مشكلة النفايات في الجزائر وآثارها الاقتصادية والتخلص غير السليم من المخلفات ورميها على نطاق واسع يؤدي إلى نشوء حالة من التدهور السيئ وضياع الفرص الاقتصادية حيث تمثل هذه الخسائر نسبة 0.3%من إجمالي الناتج المحلي[3].

[1]- عبد الرحمان غالم ،مرجع سابق ص 102.
[2]- عبد الرحمان غالم، نفس المرجع، ص 102.
[3]- عبد الرحمان غالم، نفس المرجع ، ص 103.

المبحث الثاني: حلول استراتيجية لنجاح التنمية في مناطق الظل:

في هذا المبحث سوف أحاول اقتراح حلول استراتيجية تساعد على نجاح التنمية في مناطق الظل خاصة منها المناطق الحدودية ذلك أنها تعد مناطق تزخر بكل مقومات النجاح إذا استغلت أحسن استغلال.

المطلب الأول: حوكمة عملية التنمية المحلية لمناطق الظل:

ولنجاح عملية حوكمة التنمية المحلية في الجزائر عموما ومناطق الظل يجب تهيئة البيئة الملائمة لذلك، فهي تتطلب توفر إطار تشريعي منسق تنظيمي يختلف عن الأطر التقليدية المتبعة في تسيير وإدارة الشؤون العامة المحلية[1].

1- الرؤية الاستراتيجية:

أي أن تكون عملية حوكمة التنمية المحلية في مختلف الوحدات الحدودية مبنية على أسس استراتيجية ورؤية موحدة تراعي كل الظروف البيئية الكفيلة بإنجاحها، خاصة وأن العمل التنموي على المستوى المحلي يتطلب الإلمام بكافة الجوانب المتعلقة باحتياجات المواطنين المحليين، إذ يجب وضع عملية التنمية ضمن رؤية استراتيجية تتضمن الأولويات بدقة وكذا تتماشى والتطورات الحديثة وخطط تنموية تثمن الموارد البشرية والمادية المحلية المتوفرة[2]

2- دعم القوانين والتشريعات:

إذ يجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تحكم الشؤون المحلية خاصة على مستوى الهيئات المحلية الولائية والبلدية، إذ يجب تحديد القوانين وإصدار تعليمات وقوانين جديدة تمنح مزيدا من الصلاحيات والحريات في التصرف لكل من الولاية والبلدية[3].

---

[1]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 272.
[2]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 273.
[3]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 273.

ذلك أن الجماعات المحلية هي المسؤولة عن تحقيق التنمية المحلية في الأقاليم البعيدة عن الإدارة المركزية، وكذا منح حرية كبقية الفواعل الأخرى منها غير الرسمية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، إذ يجب تكافل وتعاون الفواعل لتحقيق أهداف وغايات التنمية المحلية.

3- دعم الشفافية والنزاهة والمساءلة الاجتماعية:

إن اتباع حوكمة التنمية على المستوى المحلي يقتضي بالضرورة دعم الأسس والعناصر المكونة لهذا المفهوم، إذ لا يمكن ضمان مشاركة فعلية للمجتمع المدني المحلي في تسيير الشؤون العامة لمناطق الحدودية دون وصول هذه لدرجات عالية من الشفافية والنزاهة في أداء وظائفها دون فتح المجال أمام المساءلة الاجتماعية التي تضمن فيما بعد شفافية ونزاهة مختلف الوظائف التنموية خاصة المتعلقة بصرف وتحصيل الإيرادات[1].

4- تحسين علاقة الإدارة المحلية بالمواطن:

فحق المواطن الاطلاع على مختلف مداولات المجالس الشعبية المنتخبة يجعله أكثر قربا من الدولة (الإدارة المحلية) لذلك وجب على الأجهزة التشريعية والتنفيذية العمل على تحسين صورتها أمام المواطن، ويتم ذلك من خلال السماح للمواطنين المشاركة في عملية تدبير الشؤون المحلية والعناية بمخرجاتها المتمثلة في مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين[2].

5- دعم برامج الثقافة التنموية التشاركية للمجتمع المحلي:

فالثقافة التنموية تلعب دورا هاما في تحقيق الفعالية للمخطط والاستراتيجيات التنموية حيث تعتبر من المتطلبات المساعدة في نجاح عملية تنمية المناطق الحدودية، إذ يجب على السلطات التكثيف من برامج الثقافة التنموية عبر دعم الفواعل المنوطة بهذا العمل[3] منظمات المجتمع المدني المحلي، بإعطائها حرية التخطيط والتدبير في وضع السياسات

[1]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 273.
[2]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 273.
[3]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص273 .

التي من شأنها تعليم المواطن المحلي كيفيات المبادرة في إحداث الأثر التنموي على مستوى محيطه الإقليمي[1].

6- تعزيز النهج اللامركزي:

إن العمل على تعزيز النهج اللامركزي من شأنه إحداث عملية تنمية فهو إعطاء المزيد من الصلاحيات للفواعل المحلية من أجل التصرف وإحداث الفعل التنموي على المستوى المحلي خاصة منها الجماعات المحلية إذ يجب منحها مزيدا من الاستقلالية الإدارية في تستطيع أن تتصرف بموجب القانون في مواردها المحلية وبالتالي استغلال الميزة التنافسية لمحيطها التنموي أحسن استغلال[2].

7- الاهتمام بقطاع السياحة ومحاولة النهوض به لتحقيق التنمية المحلية في المناطق الحدودية:

إن الاهتمام بالسياحة وجعلها محور للبرامج التنموية وإزالة كل المعيقات التي تقف أمام تنمية قطاع السياحة، إذ يجب على الجزائر أن تفعل أثر قطاع السياحة من خلال إيجاد آليات تكون كمنطلق لبناء تنمية سياحية وقطاع يعول عليه كبديل لمرحلة ما بعد البترول[3].

المطلب الثاني: مقومات نجاح التنمية المحلية في المناطق الحدودية:

تسعى الجزائر إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في المناطق الحدودية ذلك أن هذه المناطق تعتبر هدف استراتيجي سيسمح للجزائر بالتقدم أكثر إذا ما تحقق، إذ أنها تحتاج إلى تفعيل الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، فهي تحتاج إلى وضع خطط استراتيجية واضحة في كافة المجالات ومنها:

[1]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 274.
[2]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 274.
[3]- عبد الدين بن عمرواي، المرجع نفسه، ص 277.

1- وضع رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة لتنمية المناطق:

وذلك بالتركيز على التحديد الدقيق لنقاط القوة والمقومات التنموية التي تزخر بها كل منطقة، والتشخيص الموضوعي لمواضع التخلف والاحتجاجات وترتيبها وفق الأولوية، وإحصاء الفرص التنموية المتاحة لتلك المناطق كل حسب خصوصيتها القانونية والجغرافية[1].

وكذا تحديد التحديات التي يجب مواجهتها تنطلق هذه الرؤية من توصيف عام للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة وذلك من خلال أطلس تنموي ويتضمن:

ـ معلومات دقيقة حول سوق العمل المحلي، من حيث عدد السكان، تصنيفاتهم طبيعة احتياجاتهم.

ـ الملامح الكبرى لاقتصاد المنطقة من حيث موارد التمويل وحجمها، حجم الوعاء العقاري الصناعي والزراعي والفلاحي المستغل وغير المستغل وعدد الشركات الناشطة وأنواعها وتوزيعها، حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ـ حالة المحيط أو بيئة الاستثمار من خلال تقييم التسهيلات الإدارية والنظام الجبائي والمنظومة المصرفية والتأمين والجماعة الاجتماعية.

ـ وضعية البنية التحتية بما فيها شبكة الطرقات والغاز والماء والكهرباء[2].

2- وضع جدول زمني مضبوط لمراحل استراتيجية التنمية:

يتم ذلك من خلال تحديد نقاط القوة لكل منطقة فيجب أن يوضع جدول زمني يتضمن على الأقل أربع فترات تتعلق الأولى بتنظيم الجهود والثانية بتوصيف الوضع الراهن، ويتم في الفترة الثالثة إعداد الخطوط العامة للاستراتيجية التنموية عبر تحديد الأهداف المرجوة

[1]- حميدة دريادي، مرجع سابق، ص 343.
[2]- حميدة دريادي، مرجع سابق، ص 344.

وحصر الأدوات اللازمة (المادية والبشرية)، والرابعة تتمثل في التنفيذ وتجسيد الاستراتيجية التنموية مع مراجعة والقيم النتائج التنموية[1].

3- إعداد المنهج التشاركي:

إذ يتم تنفيذ وتقييم مراحل استراتيجية التنمية الموجهة لكل منطقة على حدا وذلك باشتراك كل الأطراف الفاعلة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة بما فيها القطاع الحكومي بكل مؤسساته والقطاع الخاص بكل مكوناته وكذا المجتمع المدني بكل فعالياته، لنجاح ذلك يجب أن تتحقق ثلاث شروط وهي:

- إرادة السلطة المركزية (الحكومة).
- إرادة السلطة المحلية (الجماعات المحلية المجالس المنتخبة).
- وجود مجتمع مدني واعي وفعاليات مجتمعية مهيكلة وواعية[2].

[1]- حميدة دريادي، مرجع سابق، ص 344.
[2]- حميدة دريادي، مرجع سابق، ص 344.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق نستخلص أنه لتحقيق تنمية محلية يجب تضافر الجهود من أجل النهوض بكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياحية وجعلها بديل تنموي خاصة في المناطق الحدودية والعمل على ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مع وضع تسهيلات للقطاع الخاص خاصة في مجال السياحة ونشر الوعي والثقافة السياحية.

الخاتمة:

إن الجماعات المحلية هي الركيزة الأساسية والمحول لعجلة التنمية في الجزائر وذلك لأهميتها الكبيرة أصدرت الجزائر العديد من القوانين والتشريعات وذلك لأجل تحسين الاختلالات الموجودة بها لكونها همزة وصل بين السلطة المركزية والمواطن، فهي تلعب دورا أساسيا في تنفيذ القرارات والمشاريع وحماية الأملاك العمومية للدولة وكذا الاهتمام بمتطلبات المواطنين القاطنين في إقليمها، إذ أن مهمتها تحقيق التنمية المحلية في جميع ربوع الدولة وعلى جميع الأصعدة وذلك من خلال ما توفر لديها من موارد مالية.

فالجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية تلعبان دورا هاما في تحقيق التنمية في كل ربوع الوطن، وفي الآونة الأخيرة ظهرت مناطق خارج خريطة التنمية وهو ما أطلق عليها بمناطق الظل وهي تلك المناطق في الجزائر التي تم إهمالها لتظهر من جديد في الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية في اجتماع الحكومة الولاة وأصبح مصطلحا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ومما جعلها تعاني من طبيعتها الجغرافية والطبيعة خاصة تلك المناطق الحدودية الجنوبية، إذ تعرف الجزائر بمساحتها الشاسعة مع إهمال السلطات المحلية تنميتها وكذا انتشار ظاهرة الفساد الإداري والبيروقراطية السلبية.

إن الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية الولاية والبلدية في تنمية مناطق الظل تعتمد على مدى استقلاليتها وكذا توفر الموارد المالية التمويل المحلي، وكذا تضافر جميع الجهود سواء من طرف السلطة المركزية من خلال ما تقدمه من دعم مادي وقوانين تنظيمية ميسرة ومرنة، وكذا ما يقوم به السكان من خلال المشاركة الشعبية وما تقوم به السلطات المحلية منها المجلس الشعبي البلدي وكذا الولائي في التسيير العقلاني وإضفاء نوع من الشفافية، إذ أن هدف الجماعات المحلية الولائية والبلدية هو تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تمس كل ربوع الوطن.

إن المشروع الإستعجالي الذي أطلقته الجزائر للاهتمام بمناطق الظل وتنميتها برامج الإنعاش الاقتصادي من الفترة (2020- 2024) فلقد خصص لهذا المشروع ما يقارب 188.42 مليار دينار جزائري وهو يمس مختلف مجالات الحياة.

إن تحقيق التنمية المحلية في مناطق الظل ستكون لها عدة آثار إيجابية خاصة منها مناطق الظل أكثر جاذبية للسكان مما يحد من النزوح الريفي نحو المدن .

ـ جعل مناطق الظل في حالة التنمية أكثر ديناميكية وحركية في العملية الاقتصادية عموما وفي الاستثمار الريفي خصوصا.

ـ إحداث تجمعات ونقاط حياة جديدة اجتماعية واقتصادية على مستوى مناطق الظل وتفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ـ القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجع :

أ – الكتب :

1- العواملة نائل عبد الحافظ ،إدارة التنمية (الأسس و النظريات و التطبيقات العملية) ، الأردن ، دار زهران للنشر و التوزيع ، 2010 .
2- بعلي محمد الصغير ، الادارة المحلية الجزائرية ، الجزائر ن دار العلوم للنشر والتوزيع ،2013 .
3- بوضياف أحمد ، الهيئات الاستشارية في الجزائر ،الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1989.
4- بوضياف عمار ، التنظيم الاداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، الجزائر ،جسور للنشر و التوزيع ،الطبعة 1 ،2010 .
5- بوضياف عمار ، شرح قانون البلدية ، الجزائر ، جسور للنشر و التوزيع ،الطبعة 1،2012 ز
6- حموي صبحي ، المنجد الوسيط في العربية المعاصرة ، لبنان ، دار المشرق ، الطبعة 1، 2003 .
7- عواضة حسن محمد ، الادارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية –دراسة مقارنة -، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة 1، 1983.
8- عبد الوهاب محمد سمير ن اللامركزية و الحكم المحلي بين النظرية والتطبيق ، مصر ، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ، ب ط ، 2009.
9- عبد الحميد عبد المطلب ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، مصر ، دار الجامعية للطباعة و النشر ،2001 .
10- قاسم أنس ، أسس التنظيم الاداري و الادارة المحلية في الجزائر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1978 .
11- المنجد في اللغة و الاعلام ، لبنان ، دار المشرق ، الطبعة 1.

ب – المقالات :

1- بن علي مليكة ، لعبيدات مهاوات ن واقع اصلاح منظومة الجماعات المحلية بالجزائر في مجال تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة ن الجزاير ، العدد 1، 2019 .

2- بن معتوق صابر ، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024) ، مجلة السياسة العالمية ، العدد 1،2021.

3- بن موسى رفيق ، بوناصر ابراهيم ، التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية بين متطلبات التنمية المحلية ورهان الامن المجتمعي ، مجلة السياسة العالمية ، العدد1، 2021.

4- بن عمراوي عبد الدين ، مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية ، مجلة السياسة العالمية ، العدد الخاص 1، 2021.

5- دريادي حميدة ، استراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر ، بين التحديات و المعوقات ، مجلة السياسة العالمية ، العدد الخاص 1،2021.

6- حجاب عبد الله ، التنمية المحلية ... النظريات الاستراتيجية و الاطراف الفاعلة لتحقيقها ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ،العدد06 ، جوان 2017.

7- حدوش وردة ، سبة سامي ، ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 5 ، العدد الخاص 1، 2021.

8- عولمي بسمة ن تشحيص نظام الادارة المحلية و المالية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجزائر ، العدد4.

9- عطا الله توفيق ،عطا الله زوليخة ، تحديات الامن الانساني و آليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل ، مجلة السياسة العالمية ، العدد الخاص 1،2021 .

10- فيدمة عبد الحق ، ماهية الجماعات المحلية و التنمية المحلية المستدامة ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد 1.

11- شايب سمير ، local administrtion and local governance and differences between Africa journal of political scences volume 42015

12- غانمي عبد الرحمن ، التنمية المستدامة في المناطق الحدودية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة السياسة العالمية ، العدد2021،1.
13- ميموني بلقاسم ، لهبيل بوجمعة ن واقع متطلبات التنمية المحلية في مناطق الظل الحدودية في الجزائر ، مجلة السياسة العالمية ، العدد1، 2021.
14- الطعامنة محمد محمود ، نظام الادارة المحلية (المفهوم و الفلسفة والاهداف)، الملتقى العربي الاول نظم الادارة المحلية في الوطن العربي ، صلالة سلطنة عمان ،2003.

ج- الرسائل الجامعية :

أطروحات الدكتوراء :

1- بلقليل نور الدين ، اثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و باتنة ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية ، المسيلة ، جامعة محمد بوضياف ، 2018-2019.
2- بوسهمين احمد ، الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري ن، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2011-2012.
3- بلحناشي زوليخة ، التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في الاقتصاد الكمي ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2007-2008.
4- هوشات رؤوف ، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية بومرداس) اطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2017-2018.
5- حرحور عبد الحفيظ ، تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوي الجماعات المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية المسيلة -، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2019-2020.
6- مقدم ابتسام ، الديمقراطية التشاركية و دورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر –ولاية وهران دراسة حالة-،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية ، جامعة وهران، 2018-2019.
7- خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية ن جامعة الجزائر ، 2010-2011.

8- شريفي أحمد ، دور الجماعات الأقليمية في تحقيق التنمية المحلية ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009-2010ز

9- سلاوي يوسف ، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري ، اروحة لنيل شهادة الدكتوراء في الحقوق ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2017-2018.

الماجستير :

1- بن زرقة سي محمد ، الآليات الديمقراطية التشاركية في الادارة المحلية الجزائرية ن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، 2016-2017.

2- بالخير محمد ، التنمية المحلية انعكاساتها الاجتماعية –دراسة ميدانية لولاية تمنراست -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل ، جامعة الجزائر ،2004-2005،

3- علي محمد ، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الاداري الجديد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الساسية ، جامعة ابي بكر بلقايد ن تلمسان ، 2001-2002.

4- تباني وهيبة ، الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي –دراسة ظاهرة الارهاب -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ،2014-2015.

5- فريجات اسماعيل ،مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري ن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الاداري ، جامعة الوادي ، 2013-2014.

6- شعباني بودابة كمال ، اثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية –دراسة ميدانية بلدية حاسي بحبح ، الجلفة -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014.

الماستر :

1- امحند اعمر حاج ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر و آليات تفعيلها (2010-2014) ن مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو، 2014-2015.

2- بوغفار عبد الحق ، التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2014-2015.
3- حديدي عتيقة ، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر –بلدية بسكرة نموذجا- مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2012-2013،
4- غفاري فاطمة الزهراء ، زحطوط زكريا ، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،جامعة زيان عاشور، الجلفة ، 2017-2018.
5- عشاب لطيفة ، النظام القانوني للبلدية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2013-2014.
6- سحنون ليلى ، دور البلدية في التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة بلدية برهوم ولاية المسيلة -،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2012-2013.
7- محلابي علي ، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة – مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة آكلي محند اولحاج ، البويرة ، 2017-2018.
8- طالبي يمينة ، الدور التنموي للجماعات المحلية –دراسة حالة ولاية البيض -،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة الاهر مولاي ،سعيدة ،200015-2016.
9- ناجة دليلة ، التنمية المحلية في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب -،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة العربي بن مهيدي،ام البواقي ،2014-2015ز
10- لعباني عزيز ، واقع الادارة المخلية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2016-2017.

د- النصوص القانونية :

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة1996، الصادر بالمرسوم الرئاسي (438/96)المؤرخ في 1996/12/07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد(76)، المؤرخة في 1996/12/08.
2- القانون (10/11) المؤرخ في 2011/06/22 المتضمن قانون البلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد37،المؤرخة في 2011/07/03،
3- القانون (12+07) المؤرخ في 2012/02/21 المتضمن قانون الولاية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد(12) ، المؤرخة في 2012/02/29،
4- وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ،2020-08-05 ، التعليمة رقم 10881.
5- وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، 2020-02-26 ، التعليمة رقم 853،

ه –تقارير :

1- تقرير الامم المتحدة للعلوم و التككنولوجيا من اجل التنمية ،1978

و- الجرائد:

1- أوكلي جمال ، مناطق الظل ، يومية الشعب والحكامة المحلية ،21جوان 2020،
2- عثماني عبد الحميد ، مناطق الظل ...اين الخلل؟ ، الشروق ،2021.
3- ع. اسماء ، دليبة...اسباب اتياع رقعة مناطق الظل راجع الى السياسات التنموية سابقا ، النهار الوطني ،2021،

الملخص :

ان الجماعات المحلية هي النواة الاساسية في الدولة إذ تعد مكملة للسلطة المركزية ،فهي وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة لها استقلالية مالية و إدارية عن السلطة المركزية ن وذلك بهدف تحقيق الاهداف التي انشأت من أجلها ؛ حيث ان التنمية المحلية اهم اهدافها .

و الجزائر و منذ استقلالها حاولت جاهدة سن قوانين و تشريعات تمنح للمجالس المنتخبة سواء المجلس البلدي او المجلس الولائي صلاحيات إدارية تساعدهم في تنمية جميع مناطق البلاد سواء الحضرية او السهبية او الجبلية او الصحراوية ،وبرنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024)جاء لاجل تنمية مناطق الظل ؛هذا المصطلح الذي ظهر مؤخرا من قبل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون حيث اهتم بتنمية هذه المناطق إذ خصصت لها ميزانية كبيرة في مخطط الانعاش الاقتصادي محاولة بذلك الجزائر تسليط الضوء على تنمية مناطق كانت مهمشة وخارج خارطة التنمية المحلية لتسهم بذلك كل من المجالس المحلية في الاهتمام بتنميتها .

Abstract :

Local communities are the basic nucleus of the state, as they are complementary to the central authority. They are local administrative units consisting of elected councils that have financial and administrative independence from the central authority, with the aim of achieving the goals for which they were established, as local development is its most important goal. Algeria, since its independence, has tried hard to enact Laws and legislation granting the elected councils, whether the municipal council or the state council, administrative powers to help them develop all areas of the country, whether urban, steppe, mountain or desert, and the economic recovery plan program (2020-2024) was for the development of shadow areas; this term that appeared recently before The President of the Republic, Abdelmadjid Tebboune, took care of the development of these areas, as a large budget was allocated to them in the economic recovery plan, thus Algeria tried to shed light on the development of areas that were marginalized and outside the local development .map, so that each of the local councils contributes to their interest in their development

الفهرس

العنوان	
مقدمة	
الفصل الأول إطار المفاهيمي للجماعات المحلية والتنمية المحلية ومناطق الظل 11	
تمهيد 11	
المبحث الأول : مفهوم التنمية المحلية 12	
المطلب الأول : نشأة التنمية المحلية 12	
المطلب الثاني : تعريف التنمية المحلية..... 13	
المطلب الثالث : مجالات التنمية المحلية 23	
المبحث الثاني : مفهوم الجماعات المحلية..... 25	
المطلب الأول : نشأة وتطور الجماعات المحلية في الجزائر 25	
المطلب الثاني : مفهوم الجماعات المحلية..... 30	
المطلب الثالث : خصائص الجماعات المحلية..... 32	
المبحث الثالث : مناطق الظل 36	
المطلب الأول : مصطلح مناطق الظل 36	
المطلب الثاني : تعريف مناطق الظل 37	
المطلب الثالث : أسباب اتساع رقعة مناطق الظل 38	

خلاصة الفصل الاول.....39

الفصل الثاني : الجماعات المحلية وتنمية مناطق الظل 41

تمهيد 41

المبحث الأول : واقع التنمية في الولاية 42

المطلب الأول : تعريف الولاية 42

المطلب الثاني : هيئات الولاية 43

المطلب الثالث : الدور التنموي للولاية في ظل قانون 07/12 48

المحث الثاني : واقع التنمية في البلدية 53

المطلب الأول : تعريف البلدية 53

المطلب الثاني : هيئات البلدية 54

المطلب الثالث : الدور التنموي في البلدية في ظل قانون 11/10 60

المبحث الثالث : واقع التنمية في مناطق الظل في الجزائر 63

المطلب الأول : خصائص مناطق الظل في الجزائر 63

المطلب الثاني : المشاريع التنموية في مناطق الظل في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024).....64

المطلب الثالث : التنمية المحلية في مناطق الظل الحدودية في الجزائر 67

خلاصة الفصل الثاني 72

الفصل الثالث : رهانات التنمية المحلية في مناطق الظل 74

تمهيد 74
المبحث الأول : معيقات التنمية المحلية في مناطق الظل 75
المطلب الأول : التهديدات الأمنية للحدود الجزائرية 75
المطلب الثاني : مشاكل ومعيقات إدارية تنظيمية 76
المطلب الثالث : التهديدات البيئية 78
المبحث الثاني : حلول استراتيجية لنجاح التنمية في مناطق الظل 80
المطلب الأول : حوكمة عملية التنمية المحلية لمناطق 80
المطلب الثاني :مقومات نجاح التنمية المحلية في منطق الظل 82
خلاصة الفصل الثالث 85
الخاتمة 86
قائمة المراجع

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 أوت 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حياة اعبيد ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109762019 والصادرة بتاريخ: 19 أفريل 2019

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق والعلوم السياسية قسم: علوم سياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: مناطق الظل وإشكالية تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر 2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 16 جوان 2021

توقيع المعني (ة)

تطرو صادقة على مطابقة نسخة الأصل
16 جوان 2021
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف المكلف
نصور زين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
مديرية التعليم العالي في الطور الأول والتكوين المتواصل والشهادات والتكوين العالي في الطور الثاني

الكلية:

القسم:

استمارة معلومات

الاسم واللقب	حياة اعبيد
تاريخ ومكان الميلاد	3- جوان 1982 عين ازال - سطيف.
اسم الأب	محمد
اسم ولقب الأم	بن عبد الله فطمة
الحالة العائلية	عزباء
سنة أول تسجيل	08
سنة نهاية الدراسة	2021
الشهادة	ماستر
الشعبة	إدارة صحية العلوم السياسية
التخصص	إدارة صحية
في حالة العمل يذكر مكان وهيأة العمل	/
الهاتف النقال	0666861961
البريد الالكتروني	hayet8876@gmail.com
العنوان	عين الخضراء المسيلة